جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

البيروقراطية وإنعكاساتها على الدول المتخلفة

الجزائر و مصر

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

من إعداد الطالبتين:

بن براهيم ستي

خلفاوي خديجة

تحت إشراف الأستاذ:

أ. خروبي شوقي

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور بلحاج هواري	أستاذ محاضر " أ "	جامعة سعيدة	رئيساً
الدكتور خروبي شوقي	أستاذ محاضر " أ "	جامعة سعيدة	مشرفاً ومقرراً
الدكتور بن زايد أمحمد	أستاذ محاضر " أ "	جامعة سعيدة	عضواً

السنة الجامعية: 2024-2025

جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

البيروقراطية وإنعكاساتها على الدول المتخلفة

الجزائر و مصر

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

من إعداد الطالبتين:

بن براهيم ستي

خلفاوي خديجة

تحت إشراف الأستاذ:

أ. خروبي شوقي

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور بلحاج هواري	أستاذ محاضر " أ "	جامعة سعيدة	رئيساً
الدكتور خروبي شوقي	أستاذ محاضر " أ "	جامعة سعيدة	مشرفاً ومقرراً
الدكتور بن زايد أمُحَّد	أستاذ محاضر " أ "	جامعة سعيدة	عضواً

السنة الجامعية: 2024-2025

إهـــداء

إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي الطريق

إلى من علمني العطاء بدون انتظار...

(أبي الغالي) أطال الله في عُمره.

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي ، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها ....

إلى بسمة الحياة و سر الوجود ....

إلى أغلى الحبايب (أمي الغالية)، أطال الله في عمرها .

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إخواني و إخوتي .

إلى زوجي الغالي الذي كان لي سنداً في إنجاز هذا العمل

إلى فلذات كبدي أولادي "**ضحى أمينة ومعز عبد الرحمن**"

وإلى رفيقة دربي خلال المسار الدراسي أختي "**خديجة**"

وإلى كل الأصدقاء و الزملاء أينما كانوا و إلى كل من ساعدني في إنجاز هدا العمل

إلى جميع أساتذتي الكرام في كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية .

ستي

إهـــداء

إلى قدوتي الاولى.... الى من علمني الصبر والاجتهاد....

الى من وهب نفسه لسعادتنا....شافاك الله حبيبي

والدي العزيز

إلى رمز العطاء والوفاء،إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها

إلى ينبوع الحب والحنان.....إلى اشرف مثال للتضحية

أمي الحبيبة

إلى زوجي الغالي الذي كان سندا لي في إنجاز هدا العمل

إلى إخوتي...عبد الكريم،محمد علي وأختي فاطيمة.

ومن دون أن أنسى أولادي "**أميمة تسنيم**" و"**سفيان**"

الى من كانت بجانبي في المحن قبل الفرح حبيبتي فاطمة الزهراء

وإلى رفيقة دربي خلال المسار الدراسي أختي "**ستي**"

وإلى كل من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب

إلى جميع أساتذتي الكرام "**قسم العلوم السياسية**" تخصص: **إدارة محلية.**

زملائي بالعمل بدائرة سيدي بوبكر

خديجة

شكر وتقدير

أهدي هذا العمل إلى الأستاذ الفاضل والمربي القدير

أ. خروبي شوقي،

الذي كان له الفضل الكبير في توجيهي وإرشادي، وصقل أفكاري، وتحفيزي على المثابرة والاجتهاد.

لكم مني أسمى آيات الشكر والتقدير على ما قدمتموه من دعم مستمر وتشجيع صادق طوال مراحل إعداد هذه المذكرة.

رحلة العلم لم تكن لتكتمل بدون رعايتكم الكريمة ونصائحكم القيمة، فلكم مني هذا العمل شهادة امتنان وتقدير..

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الادارة بانها العامل الانساني الذي يدفع البناء التنظيمي ويحركه نحو اهداف محددة، فهي مجموعة القواعد والنشاطات التي تهدف للوصول الى الأهداف المخطط لها من خلال العمل او الجهد الجماعي للقوى العاملة ضمن الوظائف الادارية التي تلبي رغبة الادارة في الانتاج والاستمرار ومن بين المهام التي تتعامل بها الادارة التسيير والتنظيم، فالإدارة العامة بوصفها محركا للدولة والمسؤولة عن رسم السياسة العامة وتنفيذها فهي بدورها تحتاج إلى الاصلاح للتكيف مع المتغيّرات لتتمكن من تحسين الاداء وتلبية احتياجات المجتمع باقل تكلفة وجهد، وقوة الدولة من قوة ادارتها اي قوة الجهاز الاداري فأي خلل في وظائف هذا الجهاز يؤثر بشكل او بآخر على أداء الاجهزة الادارية.

من هنا يمكن التأكيد على اهمية ودور الجهاز الاداري في تقديم الخدمات العامة، وقد تعترضه عوائق وعقبات تحول دون تحقيق ذلك ومنها التعقيدات البيروقراطية ،فالتعبير عن مدى فشل او نجاح اي دولة في توفير الخدمات الاساسية وحل مشكلات المواطنين بالنظر الى دور الجهاز الحكومي، فقد أصبح لازما تحديد مفهوم البيروقراطية ومعرفة مختلف تطبيقاتها ووظيفتها السياسية والاجتماعية كما هي مطروحة في الواقع المعاصر في النظم السياسية المختلفة ،ارتبط ظهور البيروقراطية بالمجتمعات الاوروبية التي اعتبرتها اداة تنظيمية فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تحقيق الفعالية والكفاءة في الاداء، غير انه في الدول النامية عند تطبيقها ادت الى انحرافات واختلالات اظهرت الصورة السلبية للبيروقراطية فقد شكلت اكبر عائق لتحقيق التنمية في كل المجالات لان الانظمة في الدول النامية انظمة مغلقة، ونمو الجهاز البيروقراطي في الدول النامية يضعف من المؤسسات السياسية ويؤدي الى تقليص دورها في الحياة السياسية ويتزايد الاعتماد على الجهاز التنفيذي خاصة وان تغير المؤسسات السياسية اقل من درجة تغير الجهاز الاداري ما جعلها لا تتلاءم مع الاوضاع القائمة في الدول المتخلفة.

لعب الاستعمار في الدول النامية دورا محوريا في خلق اجهزة ادارية متخلفة حتى في المراحل التي عقبت الاستقلال لان هذه الدول ركزت على بناء الدولة كجهاز اكثر منه كمؤسسات تعبر عن ارادة الشعوب وتسعى الى تحقيق اهدافها، فالأجهزة الادارية وتجذرها في الانظمة الحاكمة بعد الاستقلال

وجدت كأجهزة تنفيذية مكملة وتابعة للإدارة الاستعمارية حيث انه لم تدخل عليها اي تغييرات عدا بعض الاجراءات الشكلية العاجزة عن حل المشكلات الإنمائية[1]، يرجع اهم دارسي قضايا التنمية السياسية والادارية تخلف عملية التغيير والتطوير السياسي والاداري في الدول النامية بمجموعة من الخصائص التي تتميز بها الادارة البيروقراطية في تلك الدول المرتبطة بالفساد والتخلف السياسي والاداري لخص الاستاذ "فيريل هيدي" تلك الخصائص فيمايلي:

الادارة العامة بوصفها ادارة مقلدة أكثر من اصيلة نابعة من بيئتها.

افتقار الدول النامية الى وجود كوادر واطارات ماهرة قادرة على التخطيط وتنفيذ البرامج التنموية.

توجه نشاط البيروقراطية في العالم الثالث لخدمة اهداف غير الأهداف المسطرة.

توجه الاجهزة البيروقراطية الى اتجاهات غير انتاجية.

بظهور البيروقراطية منذ القدم ووجودها في الحضارات القديمة والحديثة لا توجد دولة في الوقت الحالي الا واعطت البيروقراطية أهمية بالغة نظرا لخطورتها والاثار السلبية لها على القيم الاخلاقية والحياة السياسية ومختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية للدول، فقد أصبح من الصعب التحكم فيها فهي آفة اجتماعية عانت منها المجتمعات الانسانية و ارتبط ظهورها بحصول الافراد على مكاسب مالية ومعنوية بوسائل غير مشروعة واقصاء من له الحق في ذلك، ناهيك عن استعمال المحسوبية او الواسطة،تفشي البيروقراطية له انعكاسات خطيرة على جميع النواحي ولها آثار سلبية على الدول وخاصة الدول النامية فقد ولدت امراض ادارية عديدة منها الفساد الاداري الذي يعبر عن التعقيد البيروقراطي والتصرفات غير القانونية، فتعامل المواطن مع المنظمات العامة لحصوله على خدمة معينة يصطدم بتدني مستوى اداء الخدمة الذي يمثل عبئا كبيرا على كاهل الدولة نتيجته تخلف التنظيم الاداري،لا تختلف مظاهر البيروقراطية الادارية في الدول النامية عن بعضها بعض الا نسبيا في الانغلاق والتصلب، كل هذا بسبب المدة التي كانت تحت استعمار الدول الأوروبية فنجد البيروقراطية الادارية في هذه الدول لا تقبل التغيير منغلقة على نفسها، فهي تستمد قوتها من حفاظها على النظام القديم الذي ورثته لأنه يخدم الفئة

النخبوية في المجتمع ويعطيها امتيازات عن غيرها من افراد المجتمع، كل ذلك ينعكس سلبا على التنمية السياسية الشاملة والمستدامة،ومن بين اهم الدول النامية التي تقدم صورة واضحة عن واقع الاجهزة البيروقراطية نجد الدول العربية التي عرفت تغييرا في المنظومة القانونية مع تغير في البنية الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية غير انها واجهت ولا زالت تواجه عراقيل اهمها الطبيعة البيروقراطية للأجهزة الادارية التي تقف عائقا امام التغيير، معظم الدول النامية لديها عدم استقرار سياسي فهو أحد النتائج المترتبة على نمو الجهاز البيروقراطي في هذه الدول أكبر من نمو المؤسسات السياسية وهو يعد اختلالا في التوازن وهو بمثابة عجز المؤسسات عن اداء مهامها وبالتالي المشاركة السياسية تكون ضئيلة.

النظرة الجزئية لتوجهات التنمية السياسية وتبني نماذج بيروقراطية دخيلة من قبل الدول العربية لا تقوم على منهج انتقائي يستفيد من التجارب الانسانية في ظل مقومات البيئة، فباحثو الادارة العامة العرب يعتبرون ان التوسع البيروقراطي غير وارد في الاصلاح الاداري ويرجعون الاسباب الى استمرار سيطرة المفاهيم الادارية الغربية على المدارس والادارات العربية ما أدى الى انغلاق وتشويه الاجهزة البيروقراطية المركزية وفقدان العملية الادارية للمرونة والسرعة في اداء الخدمة للمواطنين، المراقب للعملية التنموية السياسية يلاحظ التمركز للجهاز البيروقراطي وتعاظمه في الدول العربية سواءا العريقة في الادارة الحكومية مثل مصر الي وصفها ماكس فيبر بانها النموذج التاريخي للبيروقراطية أو في دولة حديثة مثل الجزائر، يعرف ان التوسع البيروقراطي هو نتيجة لعدم رغبة الاجهزة البيروقراطية في معرفة دورها.

أهمية الموضوع:

اتخذت هذه الدراسة من البيروقراطية مدخلا لمعرفة انعكاسات البيروقراطية على الدول النامية التي من خلالها يمكن التعرف على الامراض الادارية التي تعيق حريات الأشخاص في ظل التوجهات السلطوية للانظمة الحاكمة وفرض سيطرتها واحكامها لمختلف التيارات والقوى الفاعلة وقدرتها على التكيف مع المتغيرات المجتمعية في الدول النامية،من خلال هذه الدراسة اتخذنا من طرح البيروقراطية قضية طبيعة الدول النامية وخصوصيتها التاريخية والقوى المسيطرة على جهاز الدولة، فضلاً عن ارتباط مفهوم البيروقراطية بالمتغيرات الاساسية.

فموضوع البيروقراطية يعتبر من المواضيع المحورية في علم الادارة لما له من تأثير على اداء المؤسسات الحكومية وفعالية السياسات العامة، فهي تساهم في كشف اوجه الخلل الاداري مثل التعقيد والفساد للمضي نحو اصلاح الادارة كما تكمن اهمية دراسة البيروقراطية بجانبها الايجابي والسلبي فضلا عن تأثيرها على الادارات العمومية وبروز دورها خاصة في السنوات الاخيرة وانتشارها بشكل سريع بمختلف القطاعات.

مبررات اختيار الموضوع:

الاسباب الذاتية: اخترنا هدا الموضوع بسبب دراستنا للعلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي واداري ودراستنا للحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص ادارة محلية.

الرغبة الشخصية في معرفة آثار الممارسة البيروقراطية على الادارة المحلية

الاهتمام الشخصي بمجال الادارة العامة اي مجال عملنا والرغبة في فهم الجوانب النظرية والعلمية.

الأسباب الموضوعية: دراسة موضوع البيروقراطية من خلال دراسة إيجابياتها وسلبياتها.

أهمية البيروقراطية لأنها من المواضيع المطروحة حاليا وخاصة في الدول النامية والاصلاحات الهيكلية لإعادة هيكلة الانظمة الادارية وتحسين كفاءتها، فدراستها ضرورية لفهم كيفية عمل الادارة العامة والفهم المعمق لدور البيروقراطية في دعم او عرقلة مسار التنمية والاصلاح.

أدبيات الدراسة:

الدراسة في الوطن العربي: بتعدد الاسهامات والرؤى المختلفة والمنظورات المتباينة للفكر العربي ومساهماته العلمية يجب علينا دراسة العلوم العربية في مجال البيروقراطية ودراستها ومعرفة إذا جاءت بالجديد ام انها تحاول تقليد وتكرار الخبرة الغربية.

حمدي عطية مصطفى عامر، الوسيط في اصول ومبادئ الادارة العامة. الاسكندرية 2019

صبري احمد شلبي، دور الحوكمة في الاصلاح الاداري. رسالة ماجيستير مقدمة الى الاكاديمية العربية في الدنمارك 2013.

سامي مُحَّد احمد البحيري، مداخل الاصلاح الاداري. بحث مقدم للحصول على درجة ماجيستير الى الاكاديمية البريطانية للتعليم العالي 2011.

الدراسات في الجزائر:

تكاد المكتبة العربية وخاصة الجزائرية فقيرة من حيث المراجع المتخصصة في هذا المجال لكن بالرغم من ذلك حاول العديد من الباحثين والدارسين التطرق لهذا الموضوع لما له من اهمية بالغة نذكر:

عمار بوحوش، دور البيروقراطية في المجتمعات المعاصرة. المنظمة العربي للعلوم الادارية.

بومدين طاشمة، البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر. الإسكندرية. مكتبة الوفاء القانونية 2015.

شوقي خروبي، الثقافة السياسية: دراسة تحليلية لمتغير الاستقرار السياسي في الجزائر، جامعة وهران، 2020-2021.

حرشاو مفتاح. تأثير البيروقراطية على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر. مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية. جامعة ورقلة 2015-2016.

عبد الرحمن بوكرمة. الإدارة العمومية وتحديات الاصلاح في الجزائر. دار هومة للطباعة والنشر الجزائر 2018.

الإشكالية:

اثبتت البيروقراطية نجاعتها في الدول الغربية الديمقراطية التي تقوم على الاساس العقلاني غير ان تطبيقها في الدول النامية افضى الى نتائج سلبية اعاقت التنمية في كل جوانبها، وعليه فان هذه الدراسة تسعى لمعالجة البيروقراطية وانعكاساتها على الدول المتخلفة والاشكالية المطروحة هنا:

إلى أي مدى يمكن للبيروقراطية ان تساهم في التنمية السياسية وتنقل الانظمة من مميزاتها التقليدية الى انظمة سياسية حديثة ومتطورة؟

الفرضيات: للإجابة على الاشكالية سيتم اختبار الفرضيات التالية:

- تستخدم البيروقراطية كوسيلة للسلطة والسيطرة من قبل بعض الموظفين.
- تؤدّي البيروقراطية الى بطء الاجراءات وتعقيد المعاملات، كما تشجع على الجمود والروتين واعاقة عجلة التنمية والاصلاح الاداري.
- البيروقراطية عامل اساسي ومهم في التنمية السياسية.
- تساهم البيروقراطية في تنظيم العمل الاداري وتحقيق الانضباط المؤسسي وتقليل الفساد من خلال الاجراءات الرسمية والرقابة.

المناهج المعتمدة:

لدراسة هذا الموضوع والاحاطة بكل جوانبه وجزئياته ارتأينا ان نعالجه من خلال التعددية المنهجية للدراسة واتباع المنهج الوصفي التحليلي فهو أحد مناهج البحث العلمي القائم على تحليل الدراسة ومضمونها وتفسير الاستنتاجات والخلاصات اعتمدنا عليه في وصف الظاهرة محل البحث واعطاء صورة شاملة عن اهم عناصرها وهي البيروقراطية وانعكاساتها على الدول النامية.

كما استخدمنا المنهج التاريخي لأن له دور كبير في دراستنا لموضوعنا من الناحية التاريخية فهو المنهج الذي يستخدمه الباحثون الذين يتعلقون بتجارب الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات التي ترجع بجذورها الى التجربة الإنسانية في اطوار مختلفة.

كما اعتمدنا منهج دراسة حالة الذي يعتبر أحد المناهج النوعية التي تستخدم لفهم الظواهر المعقدة ضمن سياقها الواقعي، فهو يسمح بتقديم رؤية شاملة حول كيفية تأثير البيروقراطية على سير العمل الاداري ومساهمته في التنمية او عرقلتها، درسنا البيروقراطية في مصر والجزائر وتخصصنا في حيثيات الموضوع وجزئياته لتحليله بشكل معمق.

فضلا عن ذلك استخدمنا المنهج المقارن الذي يعتبر شكل من اشكال المناهج التي يتم استخدامها في البحث العلمي الهدف منه عمل مجموعة من المقارنات بين الظواهر المتعلقة بالبحث العلمي، من خلاله يمكن معرفة اوجه الشبه والاختلاف في النظم البيروقراطية بين الجزائر ومصر لتقييم مدى فاعليتها في دعم التنمية السياسية والاصلاح الاداري كما يساعد في الكشف عن العوامل السياسية، الثقافية والمؤسسية التي تؤثر في اداء الاجهزة البيروقراطية كما يمكننا من التعرف على أفضل الممارسات التي يمكن تبنيها لتطوير الادارة العامة وتعزيز الانتقال نحو دول وانظمة حديثة.

من خلال اتباع المدخل البيئي المقارن يمكن دراسة البيروقراطية دراسة اكثر شمولا وعمقا اكثر من اي مدخل اخر يركز على أحد ظواهرها أو جزئياتها لذا سوف يتم التركيز على العامل البيئي في فهم الابعاد المختلفة للبيروقراطية كما نتطرق الى تأثيرها وانعكاساتها على الجهاز الاداري ولفهم سلوك النظام السياسي والاداري لمجتمع فلابد من دراسة المحيط والبيئة التي يمارس فيها المهام والوظائف ومن هنا يمكن معرفة طبيعة البيروقراطية في الإدارة الجزائرية والمصرية ومراحل تطورها مع ربط ذلك مع بيئتها والتعرف على مدى تكيفها مع متغيرات هذه البيئة وتأثيرها على الجهاز الاداري.

خطة الدراسة: للإجابة على اشكالية موضوع البيروقراطية وانعكاساتها على الدول النامية قمنا بالاعتماد على خطة حاولنا خلالها دراسة كل جوانب الموضوع، وهي خطة ستتضمن مقدمة وثلاثة فصول مع خاتمة الدراسة.

الفصل الأول سوف يخصص للجانب النظري للموضوع ويتضمن مبحثين، حيث سيخصص المبحث الأول لمفهوم البيروقراطية من حيث التعريف والنشأة وعلاقة البيروقراطية بمفاهيم مشابهة لها فضلاً عن خصائصها، أما المبحث الثاني سوف نخصصه لإيجابيات وسلبيات البيروقراطية وكذا تأثيرها على الاداء المؤسسي.

الفصل الثاني: نرصد من خلاله مظاهر و تجليات البيروقراطية على الدول النامية ففي المبحث الاول سوف نتطرق إلى أهم الأمراض الإدارية الناتجة عن البيروقراطية من التعقيد الاداري، الفساد

والروتين الاداري وتأثيره على الاصلاحات، اما المبحث الثاني سوف نتناول فيه اهم الحلول التي يمكن من خلالها تجاوز البيروقراطية منها الاصلاح الاداري، التحول الرقمي، تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد.

الفصل الثالث: سوف نتطرق من خلاله الى وضع مقارنة بين البيروقراطية والتنمية في الجزائر ومصر، المبحث الاول سوف نخصصه للبيروقراطية والتنمية في الجزائر وتطورها التاريخي مع اضافة اهم التحديات التي تواجهها البيروقراطية، اما المبحث الثاني سنتناول فيه البيروقراطية والتنمية السياسية في مصر وتطورها التاريخي، المبحث الثالث سوف نتطرق من خلاله الى اوجه الشبه والاختلاف للبيروقراطية في مصر والجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

صعوبات الدراسة

يعد البحث العلمي وسيلة لإثراء عقل الباحث فهذا البحث كغيره من البحوث لا يخلو من الصعوبات، وقد واجهنا صعوبة الحصول على المراجع الكافية وكذا قلة المعلومات حول مجموعة الاستراتيجيات التي اتخذتها حكومات الدول النامية في محاربة البيروقراطية، فجل الدراسات ركز على البيروقراطية في جانبها الإداري وتأثيرها التنظيمي، بالإضافة إلى ضيق الوقت وشمولية واتساع نطاق موضوع الدراسة مما أدى إلى صعوبة ضبط البحث، وأيضا اتساع دائرة البحث مما أدى إلى صعوبة تعميم النتائج.

خاتمة الموضوع:

محصلة جميع العناصر التي تناولناها مع إبراز أهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول: الإطار النظري للبيروقراطية

الفصل الأول: الإطار النظري للبيروقراطية

تمهيد:

تُعد البيروقراطية من المفاهيم الأساسية في علوم الإدارة والتنظيم، وقد شكلت محورًا مهمًا في التحليلات السوسيولوجية السياسية والاقتصادية منذ بدايات القرن العشرين، ولعل الإسهام النظري الأبرز في هذا السياق هو ما قدّمه ماكس فيبر الذي نظر إلى البيروقراطية بوصفها شكلاً عقلانيًا ومنظمًا من أشكال التنظيم الإداري يقوم على التسلسل الهرمي والتخصص وتقسيم العمل، وقد أثار هذا المفهوم نقاشًا واسعًا بين الباحثين حول إيجابيات البيروقراطية في تعزيز الكفاءة والفعالية، مقابل ما تفرضه من قيود وصلابة في الإجراءات لذا يهدف هذا الإطار النظري إلى استعراض أبرز النظريات المرتبطة بالبيروقراطية وتحليل تطورها التاريخي ومظاهرها في المؤسسات الحديثة مع التركيز على الجوانب التنظيمية والاجتماعية التي تحكم سير عملها.

المبحث الأول: مفهوم البيروقراطية

تُعدّ البيروقراطية من أبرز الظواهر الإدارية التي ارتبطت بنشوء الدولة الحديثة وتطور مؤسساتها وهي تشير إلى نظام تنظيمي يتميز بالتسلسل الهرمي وتقسيم العمل والاعتماد على القواعد والإجراءات الرسمية في تسيير المهام، نشأت البيروقراطية كوسيلة لضمان الكفاءة والعدالة في إدارة الشؤون العامةخاصة مع توسّع مهام الدولة وتعقيد العلاقات داخل المجتمع، غير أن هذا النموذج الإداري ورغم ما يوفره من تنظيم وانضباط كثيرًا ما يُنتقد بسبب الجمود وتعقيد الإجراءات والابتعاد عن المرونة المطلوبة لمواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف البيروقراطية وتطور نشأته

أولاً: تعريف البيروقراطية

تنقسم كلمة البيروقراطية الى : bureau وتعني المكتب، cracy وتعني الحكم او السلطة اي حكم المكتب او سلطة المكتب.

اصطلاحا :يستعمل مصطلح البيروقراطية عند وجود نظام اداري معقد ومصمم لاحترام الضوابط المؤسسية، واتباعها بصرامة من خلال الامتثال للتعليمات واجراءات النظام حيث ربطها ماكس فيبر بمجموعة المعايير والعقوبات والمعرفة المحددة بوضوح ودقة في اطار جمعوي لا فئوي،فهي نوع من انواع التنظيمات التي تقوم به المكاتب والتي بدورها تستند الى تنظيم اداري يبحث عن الفعالية ،في هذا الصدد عرفها ناصر قسيمي بانها حكم المكاتب وممارسة الموظفين لسلطة المكاتب في الحياة الاجتماعية[1].

[1] - مليكة سعيدي،نعيمة بن زينة،"البيروقراطية من نظرية تنظيمية الى مشكلة ادارية"،مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص علم الاجتماع،جامعة بلحاج بوشعيب،عين تموشنت،2022/2021 ص24 .

البيروقراطية كما سبق الإشارة إلى ذلك، لها معان عديدة واستعمالات كثيرة سنتطرق إلى دراستها لاحقا وذلك باعتبارها ظاهرة جذبت العديد من الباحثين سواء الاجتماعيين المؤرخين السياسيين والإداريين على حد سواء وهذا مازاد من غموضها واتساع مفهومها لذلك وأما هذه الاستخدامات الكثيرة ولتجنب الوقوع في الخلط سنهتم أولا بدراسة مصطلح البيروقراطية من الجانب العلمي البحث أي كشكل من أشكال التنظيم[1].

ويعرض معجم " ويبستر " عدة تعريفات للكلمة تصلح لاستعمالات مختلفة هي: الإدارة الحكومية عن طريق المصالح والإدارات التي يصرفها مجموعة من الموظفين يحكمهم روتين غير مرن مجموعة الموظفين الرسميين[2].

- الإجراءات الحكومية الرسمية، أو الروتين غير المرن.
- تركيز سلطة المكاتب الإدارية.

يلاحظ على هذه التعريفات أنها تركز على البيروقراطية الحكومية أما "هارولد لاسكي" فيقول أن استعمال اصطلاح البيروقراطية في وصف نظام حكومي تكون الرقابة فيه متروكة كلية في يد طبقة الموظفين الرسميين الذين تحد سلطاتهم من حرية الأفراد العاديين ومن خصائص هذا النظام الرغبة الشديدة في الالتجاء للطرق الرسمية في الإدارة والالتزام بتنفيذ التعليمات، والبطء في إصدار القرارات، ورفض الالتجاء إلى التجارب وفي الحالات الحادة يتحول أعضاء البيروقراطية إلى طائفة تتوارث الحكومة وتحتكرها من أجل مصلحتها الخاصة ويتحول عملها إلى غاية في حد ذاته يركز هذا التعريف على البيروقراطية

[1]-كزافي غريق، "البيرقراطية في التحليل الإقتصادي حول اقتصاد عمومي جديد وتصرف أمثل"، ترجمة محمد الصغير، الجزائر: د.د.ن، 2005، ص10.

[2]-المير مسعودة، "التجربة الديمقراطية في الجزائر الواقع والتقييم"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2022-2023، ص22.

بمفهومها الإيجابي رغم أنه يقر بوجود حالات تتحول فيها البيروقراطية إلى عبء عندما يتحول الموظفون إلى مجرد أشخاص أنانيين يركزون على مصالحهم الذاتية[1].

قبل أي شيء آخر، الشيء الملاحظ على هذا التعريف تركيزه على العمل الحكومي أي أن البيروقراطية لا يمكن أن تتواجد خارج نطاق المنظمات الحكومية فهي وسيلة في يد الموظفين الحكوميين لتحقيق الأهداف المتوخاة.أما " فيبر" فيعرفها على أنها ذلك التنظيم الضخم المتواجد في المجتمع السياسي المعقد والمتحضر لتحقيق الأهداف القومية، ولإخراج السياسة العامة إلى حيز الواقع ووضعها موضع التنفيذ، والبيروقراطيون تعني أولئك الأشخاص العاملين في الإدارات الحكومية والذين يتم اختيارهم للعمل[2]بأساليب ليست وراثية أو انتخابية، يكونون فيما بينهم تنظيما هرميا تحكمه قواعدمعينة، وتحدد فيها الإختصاصات والواجبات، والمسؤوليات.

يركز " فيبر" على البيروقراطية بمفهومها الإيجابي متناسيا ما قد تنتجه من نتائج غير متوقعة وغير مقصودة وقد عرفت البيروقراطية على أنها العملية التي يكتسب من خلالها التنظيم الرسمي بصفة مستمرة خصائص البيروقراطية والمظهر الرئيسي لهذه العملية هو صورية القواعد والنظم.

ما يلاحظ على هذه التعريفات أنها جميعا تركز على ما يمكن أن تؤديه البيروقراطية من خدمات فيصلح المنظمة من خلال إتباع مجموع من القواعد والإجراءات في حين أن الواقع يثبت أن لها أيضا نتائج سلبية، وهذا ما أكده بعض الباحثين حينما ركزوا على الجانب السلبي لها.

[1]–علي سعيداني، "بيروقراطية الإدارة الجزائرية" الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ص19.

[2]كزافي غريق، المرجع السابق الذكر، ص12.

يقول: " scott إن كلمة بيروقراطية تأتي إلى الأذهان بصورة تنظيم حكومي ضخم يسوده عدم الكفاية ويعجب أفراد يتميزون بالكسل وضيق الأفق وقد جاء في معجم العلوم الاجتماعية ما يقصد بالبيروقراطية مجموعة الموظفين وأجهزة السلطة التنفيذية ولا يحمل هذا المدلول معنى غير مستحب فهو مجرد نسبة إلى كلمة مكتب أو مكان تصريف الشؤون الحكومية.

وأحيانا يطلق الاصطلاح على السلطة التنفيذية في الجملة ولكن تعقد وظيفة الدولة التنفيذية مع ازدياد تدخل الدولة وتضاعف الجوانب الفنية للعمل الإداري والإسراف في تسلسل النشاطات الإدارية وعدد الموظفين، وما يتبع كل ذلك من تأخير للعمل وتعطيل لمصالح الأفراد وتهرب من الرقابة السياسية"[1].

- **المفهوم الرأسمالي للبيروقراطية:**

لقد تناول" جون ستيوارت ميل ظاهرة البيروقراطية في مؤلفه مبادئ الاقتصاد السياسي وذلك في منتصف القرن التاسع عشر حيث أشار إلى البيروقراطية على أنها نوع من العمل تمارسه جماعة من الموظفين الإداريين المحترفين الذين يعملون مع الدولة، وأن الأعمال الحكومية أصبحت من اختصاص حكام محترفين وهذا ما جعله يعتبر أن البيروقراطية إحدى مسببات شلل الحياة السياسية غير أن ميل "طور فكرته حينما ميز بين نوعين من أساليب الحكم، الأول نيابي والثاني بيروقراطي وأشار أن النظام البيروقراطي يعمل على تجميع الخبرات وتنمية المعرفة العلمية وصقل مهارات الأشخاص لكنه يتعرض للضعف بسبب الروتين فقد استخدم مصطلح البيروقراطية للدلالة على السيطرة والنفوذ " أما" ميشلز فقال عنها أنها السلطة التي يمارسها أقلية من الذين توظفهم المنظمات الكبرى بناءا على مهاراتهم

[1] علي سعيداني، المرجع السابق الذكر، ص24

التخصصية وهم بذلك يكونون مراكز قوى وسيطرة تتحكم في هذه المنظمات، وتكون فيها ما يعرف بالأوليجاركية، وقد عمم ميشلز مفهوم الأوليجاركية على كل المنظمات الكبرى للدولة الحديثة معتبرا أن البيروقراطية ضرورة لازمة لهذه الدولة[1].

ثانياً: نشأة وتطور مفهوم البيروقراطية

ظهر مصطلح "البيروقراطية" في القرن الثامن عشر الميلادي في ظل عصر التنوير الأنوار الأوربي حيث تشير الوثائق التاريخية إلى أن هذا المصطلح قد استخدم عام 1764 م من قبل الفليسوف الفرنسي فريدريك ملكيور البارون الذي كان أحيانا يستخدمه لابتكار شكل رابع أو خامس من الحكومة واصفاً به النظام الحكومي الفرنسي، وقد أدخل هذا المصطلح في قاموس الأكاديمية الفرنسية ليعني القوة والنفوذ التي يتمتع بها قادة ورؤساء الحكومات والهيئات التنفيذية في الدولة، ومنه انتقلت إلى القواميس والموسوعات الأخرى[2].

أما الظهور الفعلي لهذا المصطلح فقديم جداً نظراً لاقتران طبيعة هذا المصطلح ونظريته التنظيمية بالنظم الحاكمة وطريقة إدارة المجتمع منذ عهد الحضارات القديمة لذلك فإن المتتبع لما كتب عن مضمون البيروقراطية والمتمثل بقوة الدولة ونظامها ، فيمكنه البدء من كتابات الفيلسوف اليوناني العظيم أفلاطون 472-347 ق.م وخاصة كتابه الغني عن التعريف المدينة الفاضلة، الذي اعتبر فيه أن العدالة هي الهدف الأول للحياة الفاضلة ومن واجب الدولة أن تثبت أركان هذه العدالة من خلال ممارسة كل

[1]-مفتاح حرشاو، "تأثير البيروقراطية على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر" -دراسة الإدارة المحلية لولاية ورقلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والاقليمية جامعة ورقلة، الموسم الجامعي 2015-2016، ص16.

[2]-عبد الوهاب بوخنوفة،" نشوء وتطور بيروقراطية الدولة في الجزائر" 1963-1979 (دراسة بناتية تاريخية)، علم الاجتماع، جامعة عين الشمس، مصر،1990، ص24

شخص لوظيفته التي تناسب قدراته، وذلك من خلال تطبيق نظام الطبقات المهنية الثلاثة التي تحتاجها الدولة لبناء المدينة الفاضلة وهي حسب هرمه التنظيمي الصناع والمحاربون والحكماء[1].

ونظراً لهذه الضرورة التنظيمية فقد نشأت في الحضارات القديمة في بلاد الشام والرافدين ومصر واليونان وروما بعض الوظائف الإدارية والمؤسسات التي تتفاوت في أهميتها ومسؤولياتها وتقسيماتها تبعاً لحجم السلطات التي تشرف عليها في المدن والأقاليم والبلدان ليصل بعضها من التنظيم والرقي حد مايماثل في هذا الزمان[2].

ولم تكن الحضارة الإسلامية بمنأى عن هذا الفعل الإداري التنظيمي الذي شكل ضرورة حضارية لتنظيم الدول وإدارة المجتمعات، ولعل الفضل الأول يعود لعمر بن الخطاب الذي وظف العمال ونظم الدواوين وأنشأ نظام الرواتب في أول نظام حكومي تشهده الحضارة الإسلامية والذي يعود في جذوره إلى ما استفادة العرب من الحضارات الأخرى من جهة، وإلى تعلموه من الرسول عليه الصلاة والسلام بما جاء به الإسلام من مبادئ وقيم تنظيمية، وكذلك من خلال أفعاله في تسميته للجباة والقضاة والقادة من جهة أخرى "إن الإسلام قدم للإنسانية نموذجا إدارياً سياسياً متكاملاً قام على مبدأ التكامل والتوافق بين الدين والدنيا[3].

ومن أبرز العلماء الذين ارتبطت أسماؤهم بالبيروقراطية هو ماكس فيبر نظراً لإسهامه العظيم في بنائها من خلال دراسته ونظريته الشهيرة النموذج المثالي للتنظيم البيروقراطي التي اشتملت في مضمونها على خصائص ملائمة أكثر للمنظمات الحكومية الكبرى، ولكن وبالرغم من مثالية هذا النموذج إلا أنه

[1]- عبد الوهاب بوخنوفة، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2]- أيمن قاسم الرفاعي، "البيروقراطية ماهيتها تجربتها تقييمها ورؤيتها من منظور إسلامي،" الطبعة الأولى ،2001، ص 03.

[3]- أيمن قاسم الرفاعي، المرجع السابق الذكر، ص32.

اعتمد في الكثير من مؤسسات ومنظمات دول العالم ومازال معتمداً حتى الآن، غير أن طريقة تطبيقه أدت إلى تحريف وتشويه معناه الذي هو في الأصل عبارة عن الترشيد العقلاني للتسيير والتنظيم الإداري.

ولقد حثت دراسة ماكس فيبر الكثير من الباحثين الاجتماعيين والسياسيين الذين جاؤوا بعده على الاهتمام بالتأثير الذي يلعبه الجهاز البيروقراطي في النسق الإنساني والاجتماعي وعلى النسق السياسي بوجه خاص في المجتمعات الحديثة[1].

المطلب الثاني: علاقة البيروقراطية بمفاهيم مشابهة لها

ترتبط البيروقراطية بموقع مركزي في الفكر الإداري والسياسي الحديث، إذ تشكّل نموذجًا تنظيمياً عقلانياً ظهر في سياق بناء الدولة الحديثة واستُخدم لضبط أداء المؤسسات الحكومية من خلال قواعد محددة وسلسلة هرمية للسلطة وقد بُني هذا النموذج على ما أطلق عليه ماكس فيبر "السلطة القانونية العقلانية" والتي تقوم على احترام القانون والإجراءات الرسمية، وترسيخ مبدأ الحياد والموضوعية في تسيير الشؤون العامة .[2]

المعنى التنظيمي للبيروقراطية :يعد المعنى التنظيمي احد ابرز المفاهيم التي تناولتها الدراسات في مجالي الادارة العامة وعلم الاجتماع حيث ينظر الى البيروقراطية باعتبارها أحد الاركان الاساسية في بناء التنظيم الاداري فقد ركز الباحثون على تحليل قواعد البناء التنظيمي والاجراءات التي تنظم سير العمل داخل الجهاز الاداري.

[1] . مفتاح حرشاو ، المرجع السابق الذكر، ص17.

[2] -بومدين طاشمة،"البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر"،مكتبة الوفاء القانونية،الاسكندرية،الطبعة الاولى،2015،ص33

فماكس فيبر من الاوائل الذين أسسوا هذا المفهوم حيث وضع تصورا عقلانيا للبيروقراطية وميزها بعدة خصائص جوهرية يمكن تلخيصها فيمايلي :

-استمرارية التنظيم الاداري : أي ممارسة الوظيفة الرسمية ضمن اطار تنظيمي تحكمه قواعد واجراءات محددة.

- دقة تحديد الاختصاصات:عن طريق الالتزامات الوظيفية الخاصة بكل مكتب على اساس مبادئ التخصص وتقسيم العمل.

-تحديد الصلاحيات الممنوحة لشاغلي المناصب لما يضمن توازن الواجبات الوظيفية والسلطات المخولة.[1]

الادارة العامة:تعني بتنظيم وتسيير الشؤون الحكومية وتعد الحاضنة العملية لتطبيق البيروقراطية في المؤسسات الرسمية،كما يعتبر مفهوم الحوكمة احد المفاهيم الحديثة التي ظهرت لتصحيح اختلالات الانظمة البيروقراطية حيث يركز على مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة الفعالة.

المركزية واللامركزية :تعتبر من المفاهيم الادارية ذات العلاقة بالبيروقراطية فهي تتسم بميلها نحو المركزية واللامركزية تطرح كنموذج بديل أكثر مرونة في اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات.[2]

[1] بومدين طاشمة ،المرجع السابق الذكر ص 34.
[2] -موسى اللوزي،"التطور التنظيمي اساسيات ومفاهيم حديثة"،الاردن،دار وائل للنشر والتوزيع،1999،ص21

المطلب الثالث: خصائص البيروقراطية

تُعدّ البيروقراطية أحد النماذج التنظيمية الأساسية التي تصف آلية العمل داخل المؤسسات الكبرى وقد صاغ عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر هذا المفهوم في إطار سعيه لفهم آليات السلطة والتنظيم في المجتمعات الحديثة وتُشكّل البيروقراطية نموذجًا عقلانيًا–قانونيًا للحكم والإدارة يقوم على قواعد موضوعية ومعايير موحدة بعيدًا عن العشوائية أو الاعتبارات الشخصية وقد رأى ماكس فيبر أن البيروقراطية تمثل الشكل الأمثل للتنظيم الإداري في العصر الحديث، نظرًا لما تتسم به من دقة وكفاءة وتماسك بنيوي[1].

أولاً:تتمثل أبرز خصائص البيروقراطية في ستة عناصر مترابطة تشكّل بنيتها الأساسية، ويُعدّ التخصص وتقسيم العمل أول هذه العناصر وأكثرها تأثيرًا في أداء المؤسسة إذ تُوزّع المهام بشكل دقيق وفقًا للخبرة والكفاءة، بما يحقق الكفاءة التنظيمية ويقلل من التداخل في الصلاحيات ويعزز من قدرة المؤسسة على إنجاز المهام بسرعة وجودة ويُنظر إلى هذا العنصر بوصفه حجر الأساس لتحقيق الانضباط والفاعلية داخل المؤسسة، إذ تتطلب البيروقراطية تخصيص الموظفين حسب اختصاصاتهم بما يضمن أداءً وظيفيًا عاليًا من خلال خلق نوع من التوازن بين المهارات المطلوبة والمهام المسندة وهو ما يؤدي إلى تحسين جودة القرارات وتقليل نسبة الخطأ البشري[2].

ومن جهة أخرى، فإن هذا التقسيم يسهم في بناء هرم وظيفي واضح يُعرّف الأدوار والمسؤوليات بشكل لا لبس فيه مما يسهل عملية الرقابة وتقييم الأداء كما يتيح التخصص للعاملين فرصة تعميق معارفهم وتطوير مهاراتهم ضمن مجال محدد، وهو ما يعزز من تراكم الخبرة المؤسساتية على المدى الطويل.

[1] ماكس فيبر، "الاقتصاد والمجتمع: الأشكال الأساسية للسلطة"، ترجمة فؤاد زكريا، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص223.
[2] -موسى اللوزي،المرجع السابق الذكر،ص 32

ومع ذلك، فإن هذا العنصر لا يخلو من تحديات إذ قد يؤدي أحيانًا إلى ضعف التنسيق بين الوحدات أو الجمود الإداري إذا لم يُرافقه نظام تواصل فعال وإدارة مرنة.

وفي المجمل، فإن البيروقراطية بمفهومها الذي صاغه فيبر تُجسّد السعي نحو التنظيم العقلاني للسلطة حيث تُبنى الهياكل الإدارية على أسس موضوعية تهدف إلى تحقيق أعلى قدر ممكن من الكفاءة، ويضل التخصص وتقسيم العمل أحد أعمدتها الرئيسية لما يوفره من وضوح وانضباط ودقة في تنفيذ المهام ضمن الإطار المؤسسي العام[1].

ثانياً: تتميّز البيروقراطية بوجود هرمية واضحة للسلطة تُعتبر من أبرز ملامح هذا النموذج التنظيمي حيث تُرسم خطوط السلطة من الأعلى إلى الأسفل بطريقة منتظمة تضمن وضوح الأدوار والمسؤوليات داخل المؤسسة ويعرف كل فرد موقعه بدقة داخل السلم الإداري، وهو ما يعزز الانضباط المؤسسي ويمنع التداخل في الصلاحيات كما يسهم في ترسيخ ثقافة الامتثال والانقياد للتراتبية التنظيمية[2].

وتُعد هذه الهرمية ضرورية لـ"ضبط العلاقات الإدارية وضمان خضوع المستويات الأدنى لتوجيهات الإدارة العليا" بما يخلق نسقًا من الضبط الذاتي والرقابة المتبادلة بين المستويات المختلفة، ففي ظل وجود هذا التدرج الوظيفي تصبح عملية اتخاذ القرار أكثر انسيابية وتنظيمًا حيث تمرّ القرارات من القمة إلى القاعدة وفق آليات محددة مسبقًا ما يقلل من فرص الفوضى أو تضارب التعليمات،وتتيح الهرمية كذلك توضيح قنوات الاتصال الرسمية الأمر الذي يسهم في تعزيز المساءلة وتحقيق الشفافية داخل بيئة العمل.

[1] ماكس فيبر، "الاقتصاد والمجتمع: الأشكال القانونية للسلطة"، دار النسر، 2004، ص 122.

[2] –ماكس فيبر، "الاقتصاد والمجتمع: الأشكال الأساسية للسلطة"، ترجمة فؤاد زكريا، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص225.

كما أنها تُمكِّن من مراقبة الأداء على نحو أكثر فاعلية حيث يسهل تحديد المسؤوليات وتوزيع المهام طبقًا للمستويات الوظيفية.

ومن هذا المنطلق، فإن البنية الهرمية ليست مجرد ترتيب إداري شكلي، بل تُعدّ أداة تنظيمية فعالة تضمن الانسجام بين مختلف أقسام المؤسسة وتحقق التناغم بين سلطات القيادة ومتطلبات التنفيذ.

ومع ذلك، لا تخلو هذه الهرمية من بعض الانتقادات أبرزها احتمال تكريس البُعد البيروقراطي الجامد وتباطؤ اتخاذ القرار في المؤسسات شديدة المركزية، مما يستدعي –في بعض الحالات– مراجعة مرنة لتوزيع الصلاحيات بما يتلاءم مع طبيعة العمل ومتغيرات البيئة الخارجية[1].

ثالثاً،تقوم **البيروقراطية على قواعد وإجراءات رسمية مكتوبة** تُشكّل الإطار القانوني والتنظيمي الذي يُنظّم كافة العمليات داخل الجهاز الإداري، وتُعد هذه السمة من أهم ملامح التنظيم البيروقراطي إذ تُوضع لوائح دقيقة ومُعلنة تحدد آليات العمل وتسير من خلالها القرارات، بما يضمن تطبيقًا موحدًا للإجراءات على جميع الموظفين والمتعاملين دون تحيّز أو استثناء، ويُسهم ذلك في ترسيخ مبدأ **العدالة والحيادية** داخل المؤسسة لأن القواعد لا تتغير تبعًا للأشخاص أو المزاج الشخصي للمسؤول، بل تُطبّق بنصّها على الجميع.

وقد أكّد ماكس فيبر على هذه الفكرة بقوله إن "النظام البيروقراطي يعمل ضمن إطار قانوني محدد حيث تُنظم العلاقات وفق قواعد ثابتة ومعلنة" ما يعني أن الشرعية في البيروقراطية لا تستند إلى الولاءات الشخصية أو الاعتبارات العرفية، بل إلى **الشرعية القانونية** المستندة إلى اللوائح الرسمية،وتُسهم هذه

[1]– محمد علي السعدي، "نظرية التنظيم الإداري"، دار النسر، 2015، ص88.

السمة في تعزيز الشفافية والمساءلة، إذ تصبح تصرفات الموظف قابلة للمراجعة والرقابة بناءً على مدى التزامه بالتعليمات والإجراءات المدونة.

وعلى المستوى العملي، تُسهم هذه القواعد في توحيد الأداء الإداري وتقلل من هامش الاجتهاد الفردي الذي قد يُفضي إلى التمييز أو الارتجال كما تُعزز من استمرارية العمل المؤسسي حيث لا يتأثر النظام الإداري بتغيّر الأفراد طالما أن الإجراءات مكتوبة وواضحة للجميع، غير أن هذا الطابع الرسمي الصارم قد يؤدي أحيانًا إلى **الجمود الإداري** والتقيد المفرط بالنصوص حتى في الحالات التي تستدعي مرونة أو حلولاً استثنائية، مما يبرز الحاجة إلى الموازنة بين الانضباط المؤسسي والقدرة على التكيف مع المتغيرات[1].

رابعاً تشدد البيروقراطية :كما صاغها ماكس فيبر على مبدأ الحياد الوظيفي بوصفه أحد الأسس الجوهرية لضمان نزاهة الجهاز الإداري واستقلاليته عن المصالح الخاصة والتأثيرات الشخصية أو السياسية فالحياد الوظيفي يعني أن الموظف العام لا يتصرف انطلاقاً من ميوله الذاتية أو علاقاته الشخصية بل من موقعه كعضو في تنظيم رسمي يُلزم أفراده باتباع قواعد واضحة ومحددة سلفًا، وهذا ما يعبر عنه فيبر بقوله إن الموظف العام "يؤدي وظيفته كمسؤول مجرد لا كفرد يتعامل بمعايير شخصية"[2]، مما يعني أن الموظف لا يملك حرية اتخاذ قراراته بشكل شخصي بل يستند إلى لوائح وتعليمات نابعة من البنية القانونية للتنظيم البيروقراطي.

[1] ماكس فيبر، "الاقتصاد والمجتمع"، المرجع السابق الذكر، ص 130.

[2] ماكس فيبر، "الاقتصاد والمجتمع: الأشكال الشرعية للسلطة"، ترجمة: فالح عبد الجبار، دار النُهضة العربية، 2005، ص133.

هذه الخاصية تسهم في تعزيز الثقة العامة بالمؤسسات الرسمية حيث تضمن معاملة الأفراد على قدم المساواة دون اعتبار للروابط العائلية ، الاجتماعية أو الاقتصادية، مما يحد من مظاهر الفساد الإداري والمحسوبية، كما أن هذا الحياد المؤسسي يُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق الكفاءة حيث تُمنح المواقع الوظيفية بناءً على الجدارة والاستحقاق لا على أساس الولاء الشخصي أو الانتماء السياسي.

ولذلك يُنظر إلى البيروقراطية رغم ما قد يُؤخذ عليها من بطء أو جمود، باعتبارها وسيلة فاعلة لضبط السلوك الإداري وجعله خاضعًا لمبادئ عامة ومجردة تصب في النهاية في خدمة الصالح العام وتحقيق العدالة التنظيمية[1].

خامساً الاعتمادعلى**الوثائق المكتوبة** حيث يتم تسجيل كل المعاملات والقرارات لضمان الشفافية وسهولة المراجعة والتوثيق المستقبلي، فالوثائق "تمثل السجل الرسمي للقرارات وتُعد مرجعًا في حال النزاع أو التدقيق"[2].

سادسًا، تتميز البيروقراطية بـ**الاستمرارية والدوام:** إذ لا تتأثر استمرارية العمل الإداري بتغير الأفراد مما يضمن استقرار المؤسسة وتحقيق أهدافها طويلة الأمد، وتتحقق هذه السمة عبر "فصل الموظف عن ملكية وسيلة العمل وضمان استمرار الهيكل الإداري بغض النظر عن الأشخاص"[3].

وعلى الرغم من هذه المزايا لا تخلو البيروقراطية من الانتقادات مثل الجمود الإداري وبطء الإجراءات وتعقيدها، إلا أنها ما زالت تُعد النموذج الأوسع انتشارًا في التنظيمات الحكومية الكبرى لما توفره من دقة وانتظام وعدالة في التعاملات.

[1] عبد الرحمن بدوي، "مبادئ علم الإدارة العامة"، دار النسر، 2012، ص147.

[2] –عادل زكي، "الإدارة الحديثة ومهارات التنظيم"، دار النسر، 2016، ص95.

[3] –ماكس فيبر، "الاقتصاد والمجتمع"، المرجع السابق الذكر، ص 134.

المبحث الثاني: إيجابيات وسلبيات البيروقراطية

المطلب الأول: إيجابيات البيروقراطية

تُعد البيروقراطية من أهم الركائز التي تقوم عليها الدولة الحديثة إذ تؤدي دوراً حيوياً في تنظيم الشأن العام وضمان الاستمرارية الإدارية بصرف النظر عن تغير الحكومات أو التوجهات السياسية وفي السياق الجزائري تكتسي البيروقراطية طابعاً مزدوجاً حيث إنها تُنتقد كثيراً بسبب بطئها وجمودها لكنها في المقابل تُقدِّم مزايا لا يمكن تجاهلها[1]:

1) **تسهم البيروقراطية في تحقيق الاستقرار الإداري والمؤسساتي:** فبفضل التراتبية والهيكلة الصارمة التي تتبعها تضمن الإدارة استمرارية العمل الحكومي وتطبيق السياسات العامة بشكل منضبط حتى في ظل أزمات سياسية أو اقتصادية، كما أن الإجراءات الرسمية والمعايير الموحدة تقلل من مخاطر العشوائية والفوضى في اتخاذ القرار.

2) **توفر البيروقراطية إطاراً قانونياً يكرّس مبدأ المساواة أمام الإدارة:** إذ أن النمطية والشكليات المفرطة رغم كونها في بعض الأحيان مرهِقة، فإنها تضمن معاملة متساوية لكل المواطنين عند التعامل مع الإدارة من خلال تطبيق نفس القواعد على الجميع دون تمييز، هذا يعزز من شرعية الدولة ويمنح المواطن شعوراً بالأمان القانوني وهو عنصر محوري في بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم.

[1] بوزيد، عبد القادر،" النظام الإداري في الجزائر: مدخل لتحليل البيروقراطية والتنمية"، الجزائر: دار هومة، 2019، ص. 134–136.

3) **تلعب البيروقراطية دوراً محورياً في دعم سياسات التنمية الوطنية:** فالموظفون الإداريون رغم الانتقادات يشكلون القوة التنفيذية الأساسية التي تتولى تسيير برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء على المستوى المركزي أو المحلي كما أنها أداة فعّالة لتنفيذ الخطط الاستراتيجية للدولة من خلال جهاز إداري خبير ومؤهل.

4) **تُمكِّن البيروقراطية من نقل التوجيهات المركزية إلى المستوى المحلي بطريقة منسقة ومنظمة:** وهو أمر بالغ الأهمية لا يعتمد على التخطيط المركزي كآلية رئيسية في تسيير الشأن العام[1].

المطلب الثاني: سلبيات البيروقراطية

بالرغم من المزايا التي قدمتها النظرية البيروقراطية لاسيما من حيث دقتها التنظيمية واهتمامها بفعالية إنجاز المهام، إلا أنها لم تسلم من الانتقادات حيث يؤخذ عليها تجاهلها للجوانب الإنسانية في بيئة العمل وتعاملها مع العامل كعنصر آلي يفتقر إلى الأبعاد النفسية والاجتماعية، كما يُنتقد هذا النموذج لافتراضه أن المنظمة كيان مغلق ومنعزل لا يتفاعل مع محيطه الخارجي ولا يتأثر بالعوامل البيئية المختلفة.

- وحسب الدكتور عمار بوحوش فإن من أبرز السلبيات المرتبطة بالتنظيم البيروقراطي هو التباين بين القول والفعل إذ لا تعكس دائمًا المبادئ المعلنة في الأداء العملي داخل المنظمات.
- كما يشير إلى أن التنظيم الرسمي لا يمثل الكيان الوحيد المؤثر في بيئة العمل بل يظهر إلى جانبه تنظيم غير رسمي يتشكل من خلال العلاقات التفاعلية اليومية بين العاملين مما يؤدي إلى نشوء شبكة اجتماعية غير رسمية قد تتعارض أحيانًا مع متطلبات التنظيم الرسمي هذا الواقع يضفي

[1] بوزيد عبد القادر، المرجع السابق الذكر، ص136.

أهمية متزايدة على العلاقات غير الرسمية في التأثير على النتائج النهائية للعمل داخل أي مؤسسة علاوة على ذلك، فإن هذه التنظيمات الفرعية غير الرسمية تنشأ بشكل طبيعي داخل الإطار البيروقراطي معتمدة على التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد والتي تستند بدورها إلى الحاجات والرغبات الإنسانية المشتركة لتشكل بذلك قاعدة أساسية للعمل الجماعي والتضامن داخل المؤسسة، وفيما يلي أبرز مظاهر القصور التي تعاني منها البيروقراطية[1].

- الاتجاه لحماية الذات والولاء للرؤساء وليس الوظيفة: يستأثر كبار الموظفين في أ ي إدارة بالسلطة ويعتقدون أنه من الضروري إشرافهم على كل صغيرة وكبيرة منفردين بذلك على كل الأمور الإدارية وهي تصرفات ناتجة عن الضعف في النفس البشرية وعدم الثقة في الآخرين، ولهذا فإن أهم شي بالنسبة لهؤلاء الموظفين هو حماية أنفسهم وترضية الموالين لهم وليس للوظيفة العامة ونتيجة لتمسك بعض الرؤساء في المناصب العليا بفكرة عرض كل صغيرة وكبيرة عليهم تضمحل شخصية المرؤوسين ويتهربون من المسؤولية ويقل إعتمادهم على أنفسهم.
- التمسك بحرفية القوانين واللوائح والتهرب من المسؤولية من بين الأسباب التي تؤدي إلى شل الجهاز الإداري عن تقديم الخدمات للمواطنين هو رغبة الموظف في سيادة القانون وتطبيقه بدقة أو عدم الخروج عن الإجراءات المتعارف عليها، وعلى هذا النحو فإن من حق البيروقراطي حماية نفسه من العقاب وعدم المخاطرة بمستقبله ووظيفته غير أن المشكل يكمن في جمود القوانين

[1]-عمار بوحوش، "دور البيروقراطية في المجتمعات المعاصرة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص28-34.

وعدم وضوحها وغموضها في بعض الأحيان وصعوبة تطبيقها بسبب عدم تشابه الحالات كل هذا يدفع بالبيروقراطي إلى حرصه على تطبيق القوانين بدقة غير أن الحقيقة غير ذلك[1].

- **التحايل على القانون:** أدى انتعاش مظاهر البيروقراطية مثل الوساطة والمحاباة إلى تحطيم المقومات الأساسية للأجهزة البيروقراطية، وما يلاحظ أن الشرخ الحاصل في تطبيق القوانين من خلال التسامح مع بعض الأفراد وتعقيدها بالنسبة للبعض الأخر هو الذي يؤدي إلى تحطيم معنويات الناس ويجعلهم يمتعضون عن هذا التناقض الموجود في الأجهزة البيروقراطية، فإذا كان من المفروض[2] ألا يتم توظيف أي إنسان بناء على مؤهلاته واختصاصاته وخبراته في ميدان معين فإن الشيء الذي يحدث هو التخلي عن هذه المقاييس السليمة واستبدالها بمقاييس أخرى تتمثل في تبادل الخدمات بين الموظفين ،حيث أن كل إنسان واصل يستعين بأقارب يحتلون مناصب مرموقة.

- **التجاوب البطيء مع التغيرات الإجتماعية:** تواجه الإدارة في الدول النامية مشاكل كثيرة لكن تعد مراجعة القوانين وتحديثها من أكبر المشاكل بحيث تتماشى مع المشاكل الإدارية وروح العصر والعجيب في الأمر هنا هو أن الإدارة لا تفرق بين التغيير الضروري الذي لابد أن ينبع من المكان الذي تمارس فيه العمليات الإدارية وبين التغيير الذي لابد أن يحظى بموافقة القيادة ويأخذ الصبغة الشرعية ، ولهذا فإن ضرورة مراجعة كبار المسؤولين والمرور عبر القنوات الرسمية يعد من أكبر

[1]-حمزة بركات وسفيان بلحاج، "دور الإدارة الإلكترونية في التخفيف من الإجراءات البيروقراطية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق تخصص: قانون الإعلام الآلي والأنترنت، جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج – السنة الجامعية 2021/2022، ص21-25.

[2]-عادل زكي ،المرجع السابق الذكر،ص 38.

العراقيل التي تواجه البيروقراطي الذي لا يستطيع أن يغير مجرى الأمور ويستجيب لتطلعات الجمهور.

- **تضخم الجهاز البيروقراطي**: ومن مظاهره أن توظف الدولة الأفراد وتثبتهم في مناصبهم وتمنحهم رواتب منتظمة وهو ما جاء بنتائج سلبية سواء على المستوى الأداء أو على مستوى الإسراف في الأموال دون تحقيق العائد أو المردود من ذلك.
- تعقيد الإجراءات الإدارية وهنا يلجأ البيروقراطي إلى هذا الأسلوب عند تراكم المشاكل الإدارية ويكثر الطلب على الخدمات الإدارية التي لا يستطيع تلبيتها للجمهور، وبحكم أن البيروقراطيون يعرفون خبايا الإدارة وأسرار المهنة فأنهم يحتفظون لأنفسهم بكل ما يخدمهم ويحقق مصالحهم وأغراضهم في مقابل ذلك يجبر المواطنين على إحترام القوانين والتقيد بما جاء فيها.
- المركزية الشديدة في صنع القرارات خلقت فجوة بين المخططين والمنفذين لأن التخطيط على الورق يختلف عن الواقع المعاش، ولهذا فإن البيروقراطيون الذين تستند إليهم مهمة تطبيق السياسات المسطرة يعانون من صعوبة الإجراءات المسطرة والملائمة بين ما جاء فيها وبين الاستجابة للحاجيات الاجتماعية، وبسبب هذا النوع من الإجراءات الصارمة الآتية من الإدارات المركزية وانعدام تفويض السلطة أدى إلى ضعف الروح المعنوية للمسؤولين وعجزت الكفاءات الإدارية عن تحقيق الأهداف المطلوبة منها[1].

[1]-موسى اللوزي،المركز السابق الذكر،ص45.

- تعدد مستويات التنظيمات الإدارية وما يزيد في تفاقم أزمة البيروقراطية هو صعوبة الاتصال بين المسؤولين في القمة والقاعدة وهو ما نتج عنه البطء في اتخاذ القرارات وتحريف المعلومات وتضليل المسؤولين وهو ما نتج عنه من قرارات غير سليمة لا تخدم المصلحة العامة[1].

المطلب الثالث: تأثير البيروقراطية على الأداء المؤسسي

تُشكِّل البيروقراطية كما صاغها عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر في نظريته الكلاسيكية حول التنظيم العقلاني حيث تعد أحد أبرز الأطر التنظيمية التي أرست أسس الإدارة الحديثة تقوم هذه النظرية على مجموعة من المبادئ الجوهرية أبرزها التخصُّص الوظيفي الدقيق والتسلسل الهرمي للسلطة، واعتماد القواعد والإجراءات المكتوبة التي تُنظِّم بدقة سير العمل داخل المؤسسات وقد انطلق فيبر من فرضية مفادها أن البيروقراطية تُعدّ الوسيلة الأنجع لتحقيق الكفاءة والفعالية من خلال تحييد الاعتبارات الشخصية، واعتماد معايير موضوعية تُقلّل من تدخل الأهواء الفردية وتُعزِّز الشفافية والمساءلة.

غير أن هذا النموذج رغم ما يقدّمه من بنية عقلانية قادرة على ضبط الأداء المؤسسي لم يَسلم من الانتقادات خصوصًا مع تطوّر الأنظمة الإدارية وتحوّلها إلى كيانات أكثر تعقيدًا وتداخلاً مع البيئة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أثبتت التجربة التاريخية خاصة في الدول ذات البيروقراطية المركزية الصارمة أن الإفراط في الالتزام بالقواعد قد يؤدي إلى نوع من "العقلانية المفرطة" التي تتحوّل فيها الوسائل إلى غايات بحد ذاتها وتصبح الإجراءات – التي يُفترض أن تكون أدوات تنظيمية – عوائق بيروقراطية تعرقل الإنجاز وتُكرّس الجمود الإداري في ظاهرة باتت تُعرف بـ"عبء البيروقراطية[2]."

[1] حمزة بركات وسفيان بلحاج، المرجع السابق الذكر، ص21-25.
[2] -موسى اللوزي ،المرجع السابق الذكر،ص 46

وتزداد خطورة هذه الظاهرة في السياقات التي تفتقر فيها المؤسسات إلى آليات المراجعة والتقييم الدوري للأداء البيروقراطي ما يؤدي إلى انفصال تدريجي بين الجهاز الإداري وواقع احتياجات المواطنين. كما أن التشبّث الشكلي بالقواعد بدلاً من توظيفها بشكل مرن وفعال قد يسهم في تعميق فجوة الثقة بين المواطن والدولة، ويُفرغ مفهوم الخدمة العامة من مضمونه ليُصبح مجرّد تكرار ميكانيكي لإجراءات لا تُنتج قيمة مضافة[1].

من هذا المنطلق، بات من الضروري إعادة النظر في النموذج البيروقراطي الكلاسيكي ليس بهدف إلغائه بل لتطويره بما يتناسب مع متطلبات الحوكمة الرشيدة والإدارة التشاركية إذ أن الإدارة الحديثة تتطلب مزيجًا من الانضباط المؤسسي والمرونة الإجرائية، بما يسمح بالاستجابة الديناميكية للتحديات المستجدة دون الوقوع في فخ العشوائية أو الفوضى التنظيمية.

فالاعتماد المبالغ فيه على الروتين الورقي والتمسّك الحرفي بالتعليمات الإدارية وطول سلاسل الموافقات داخل الجهاز البيروقراطي يُشكّل أحد أبرز مظاهر الاختلال في النُظم الإدارية التي لم تواكب تحوّلات العصر فهذه الممارسات تُفضي في مجملها إلى إهدار الوقت والموارد وتُقلل من مرونة المؤسسات في التعامل مع المتغيرات السريعة أو الاستجابة الفورية للأزمات وهو ما يُعدّ إشكالًا جوهريًا في سياق التحديات التي تفرضها بيئات العمل المعاصرة ذات الطابع الدينامي والمتقلب.

ولا يقتصر الأثر السلبي للبيروقراطية الجامدة على الأداء الهيكلي فحسب بل يمتد ليطال البُعد الإنساني داخل المؤسسة فالموظف في ظل هذا النموذج يُختزل إلى مجرد منفِّذ ميكانيكي للتعليمات خاضع لمنظومة صارمة من الرقابة والإجراءات التي لا تُتيح له مجالًا للإبداع أو اتخاذ المبادرة وهذا بدوره يُفرغ

[1] بركات حمزة وبلحاج سفيان، مرجع سابق، ص21-25.

العمل من مضمونه المعنوي ويُحوّله إلى نشاط روتيني خالٍ من المعنى ما يُفضي إلى نشوء حالة من الاغتراب الوظيفي، يُعبّر عنها الموظفون بالشعور بعدم الانتماء للمؤسسة وفقدان الدافع للعمل والانفصال النفسي عن الأهداف العامة للتنظيم.

وقد ربطت أدبيات الإدارة العامة الحديثة لا سيّما تلك المنبثقة عن مقاربات الحوكمة الجديدة بين هذه الظواهر وبين تراجع مستويات الرضا الوظيفي واعتبرتها من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات الدوران الوظيفي داخل المنظمات البيروقراطية، كما أن غياب آليات التحفيز المعنوي والمشاركة الفعالة في صنع القرار يُعدّ من العوامل التي تُقوّض رأس المال البشري وتحرم المؤسسة من الاستفادة القصوى من قدرات موظفيها[1].

في هذا السياق، تبرز الحاجة الملحّة إلى تبنّي نماذج إدارية أكثر مرونة وابتكارًا توازن بين الضبط المؤسسي والانفتاح على المبادرات الفردية، وتُعيد الاعتبار للعنصر البشري بوصفه شريكًا فاعلًا في تحسين الأداء،فالإدارة الفعالة اليوم لا تُقاس فقط بقدرتها على تطبيق القواعد بل أيضًا بمدى قدرتها على خلق بيئة عمل محفّزة تُعزّز من ولاء الموظف وتُترجم طاقاته إلى نتائج ملموسة.

لذا وفي ضوء الإشكالات البنيوية التي تُفرزها البيروقراطية التقليدية تبرز الحاجة إلى إعادة هندسة النظم الإدارية من خلال تبنّي مقاربات أكثر تكيُّفًا مع الواقع المعاصر تدمج بين متطلبات الضبط المؤسسي وضرورات المرونة التشغيلية ويُعدّ مفهوم "البيروقراطية الذكية "أحد أبرز هذه المقاربات حيث يُعيد صياغة العلاقة بين السلطة والقواعد من جهة، والإبداع والمبادرة من جهة أخرى بما يُحقق توازنًا وظيفيًا يُعزِز الأداء المؤسسي دون التفريط في معايير الشفافية والمساءلة.

[1]. -عمار بوحوش، المرجع السابق الذكر ،ص 85

في هذا الإطار، تُقدَّم آليات تفويض الصلاحيات كبديل فعّال عن التمركز الإداري بما يسمح بتحفيز المستويات الإدارية المتوسطة والدنيا على اتخاذ القرار ضمن حدود واضحة، الأمر الذي يُسرّع في معالجة المشكلات ويُقلّل من التأخير الناتج عن التسلسل الهرمي المفرط، كما يُسهم تقليص عدد المستويات الإدارية في الحد من التضخم التنظيمي ويُعزّز الانسياب الأفقي للمعلومات والقرارات وهو ما يتناسق مع مفاهيم الإدارة الرشيقة التي باتت شائعة في مؤسسات القطاعين العام والخاص على حدّ سواء.

ومن جهة أخرى، تلعب الرقمنة دورًا محوريًا في تحويل البيروقراطية من عبء تنظيمي إلى رافعة للأداء من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل التكرار الورقي وتعزيز الوصول إلى الخدمات فاعتماد التكنولوجيا الإدارية لا يقتصر على تحديث الأدوات فحسب، بل ينطوي على إعادة هيكلة كاملة لآليات العمل ومفاهيم الخدمة العامة بحيث تُصبح أكثر استجابة وفاعلية[1].

يُعَدُّ تعزيز النمط التشاركي داخل المؤسسة أحد الشروط الأساسية لإنجاح هذا التحوّل فإشراك الموظفين في عمليات صنع القرار وتقدير مبادراتهم الفردية، يُفضي إلى خلق بيئة عمل تُعزّز الانتماء الوظيفي وتُعيد الاعتبار للمورد البشري باعتباره المحرّك الأساسي لعملية التطوير المؤسسي كما أن هذا التوجّه يُسهم في بناء ما يُعرف بـ"الثقافة التنظيمية الإيجابية" التي تقوم على الثقة والدافعية الذاتية والتواصل الفعّال بدلًا من الخضوع السلبي للأنظمة والإجراءات.

1- رفيق سليمان،"البيروقراطية الادارية والاليات القانونية لمكافحتها"،مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق،جامعة محمد خيضر -بسكرة- 2016/2017،ص8.[1]

بذلك، لا يُمثّل التحول نحو البيروقراطية الذكية مجرد تعديل تقني أو هيكلي، بل هو انتقال مفاهيمي عميق يُعيد تعريف طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن ويُرسّخ نموذجًا إداريًا يقوم على الكفاءة والعدالة والاستجابة في آنٍ واحد[1].

عندما نتناول البيروقراطية من زاوية تحليلية متعمقة في العلوم السياسية نجد أن أحمد عبد الرحيم البدوي قد قدم رؤية نقدية تسلط الضوء على التحول السلبي الذي قد تشهده البيروقراطية في حال فقدان ارتباطها بالهدف الوظيفي.

كما يشير البدوي يؤدي إلى تحول البيروقراطية من أداة تنظيمية خدمية إلى "عائق تنموي" يعرقل التقدم والابتكار فهو يسلط الضوء على أن البيروقراطية تتحول إلى غاية في حد ذاتها بدلاً من كونها وسيلة لتحقيق أهداف تنموية محددة.

حين تُقدَّس البيروقراطية لتصبح هدفًا بحد ذاته في نظر القائمين عليها مما يؤدي إلى ترسيخ ثقافة روتينية جامدة لا تأخذ بعين الاعتبار التطورات والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، هذه الثقافة تضع الالتزام الشكلي بالقوانين والتعليمات على رأس أولوياتها مما يعزز من استمرارية الإجراءات البيروقراطية في صورتها التقليدية ويتجاهل كفاءة الأداء وجودة النتائج.

في هذا السياق، تصبح الأهداف التنموية مجرد شعار يُرفع دون أن يترافق مع جهود حقيقية لتحقيقها، مما يؤدي إلى تراجع فعالية المؤسسات العامة وعدم قدرتها على مواجهة التحديات المعاصرة[2].

[1]– عبدالرحمن مصطفى كمال،" إدارة المؤسسات العامة بين البيروقراطية التقليدية وإستراتيجيات التحديث"، الطبعة الثانية، بيروت، دار النهضة العربية،سنة 2021، ص134.

[2]–أحمد عبد الرحيم البدوي، " الدولة والتنمية: مقاربات في الدولة التنموية وإشكاليات البيروقراطية"، ط1، بيروت: دار النّهضة العربية، 2019، ص. 143.

إزاء هذا الوضع يقترح البدوي ضرورة تحول جذري في فلسفة الإدارة داخل المؤسسات البيروقراطية وهو لا يقتصر على إصلاحات شكلية أو تغيير في الإجراءات بل يتطلب تبني نموذج إداري إنساني وديناميكي قادر على استيعاب التحديات المعاصرة، يشمل هذا التحول تحولاً في العقلية الإدارية من النموذج الآلي الصارم إلى نموذج أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات المستمرة، ويعني ذلك تطوير هيكل إداري لا يقتصر على اتباع التعليمات فقط بل يُحفّز على التفكير الإبداعي والابتكاري ويُقدّر المبادرات الفردية والجماعية التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن هذه الدعوة إلى النموذج الإنساني تتطلب إعادة النظر في أسس التربية والتعليم الإداري بحيث يُعطى الأولوية لتدريب القادة الإداريين على التفكير النقدي والقدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تراعي السياقات الاجتماعية والسياسية المتجددة، كما يجب تعزيز دور المواطن والمجتمع المدني في عملية صنع القرار ما يسهم في تعزيز روح الشفافية والمساءلة داخل الأجهزة البيروقراطية.

هذا التحول الجذري في الفكر الإداري لا يقتصر على المؤسسات الحكومية فقط، بل يمتد إلى جميع القطاعات التي تتعامل مع العمليات التنظيمية المعقدة حيث أن النموذج البيروقراطي التقليدي لا يستطيع مواجهة التحديات العالمية مثل العولمة، التحول الرقمي وتغيرات سوق العمل، بينما يتطلب التحدي الجديد تحويل الأنظمة الإدارية إلى أدوات أكثر مرونة وابتكارًا تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

في تحليل لإشكالية البيروقراطية من منظور العلوم السياسية نجد أن البدوي يدعو إلى تحول بعيد عن الشكلية والمجاملات، ليكون هدف الإدارة هو تحقيق نتائج ملموسة وواقعية[1].

[1]- البدوي أحمد عبد الرحيم،" البيروقراطية والتنمية في الدول النامية: قراءة في التجربة العربية"، الطبعة الأولى، بيروت: دار النهضة العربية، 2020، ص88.

خلاصة

في ضوء ما سبق، يتبيّن أن البيروقراطية ليست مجرد نظام إداري جامد بل هي نتاج لتطور اجتماعي وتاريخي يعكس محاولات المجتمعات لتنظيم السلطة وتوزيع المسؤوليات بكفاءة وشفافية، ورغم ما يُوجَّه إليها من انتقادات تتعلق بالجمود والتعقيد فإن البيروقراطية تبقى أداة فعالة لتنظيم العمل إذا ما أُحسن توظيفها ضمن إطار من الرقابة والمساءلة والمرونة المؤسسية، ومن خلال فهم الإطار النظري لهذا المفهوم يمكن بناء رؤى أكثر عمقًا حول كيفية إصلاح النظم الإدارية بما يضمن التوازن بين الكفاءة والعدالة ويُعزز من فاعلية المؤسسات في أداء وظائفها الحيوية.

الفصل الثاني: مظاهر و تجليات البيروقراطية في الدول المتخلفة

الفصل الثاني: مظاهر و تجليات البيروقراطية في الدول المتخلفة

تمهيد:

تُعدّ البيروقراطية من الظواهر الإدارية التي ارتبطت تاريخيًا بتطور الدولة الحديثة، حيث شكّلت نموذجًا لتنظيم العمل الإداري القائم على القواعد والتراتبية والفعالية غير أنّ هذا النموذج الذي قدمه "ماكس فيبر" قد أفرز في كثير من الأحيان نتائج سلبية خاصةً في الدول المتخلفة التي تعاني من اختلالات هيكلية وضعف في الحوكمة، ففي هذه السياقات تحوّلت البيروقراطية من أداة لتحقيق النظام والكفاءة إلى عائقٍ أمام التنمية فهي تُكرّس المحسوبية وتعزز المحاباة، وتُفرز مظاهر الفساد والجمود الإداري ومن هنا تبرز أهمية دراسة انعكاسات البيروقراطية في الدول المتخلفة باعتبارها أحد أبرز العوامل التي تُعيق تحقيق النمو الاقتصادي وتُفرغ الإصلاحات من مضمونها وتقف حاجزًا أمام تطلعات الشعوب نحو التغيير والعدالة الاجتماعية.

المبحث الأول: البيروقراطية والتنمية في الدول المتخلفة

تُعد البيروقراطية من أبرز السمات المؤسسية في الدول المتخلفة حيث تتسم بالتعقيد الإداري والجمود التنظيمي الذي يعرقل فاعلية السياسات التنموية وفي كثير من الأحيان تتحول البيروقراطية إلى أداة لإنتاج الفساد والمحسوبية بدلًا من دعم التنمية، لذا فإن إصلاح الجهاز الإداري يُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول.

المطلب الأول: التعقيد الإداري وتأثيره على التنمية

يُعد التعقيد الإداري من أبرز العوائق التي تعترض سبيل التنمية السياسية خاصة في الدول النامية مثل الجزائر ففي السياق السياسي تؤثر البيروقراطية سلبًا على فعالية النظام السياسي مما يؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية وتراجع الثقة بين المواطن والدولة وتكريس أزمة الشرعية.

في الجزائر ساهمت مراحل الاستعمار الفرنسي وفترة الحزب الواحد في ترسيخ بيروقراطية مشوهة تعززت بمحورية السلطة التنفيذية ودور البيروقراطية العسكرية في صناعة القرار هذا الوضع أدى إلى إعاقة التحول الديمقراطي، حيث أصبحت البيروقراطية أداة للتحكم في العملية السياسية مما أفضى إلى ضعف الأجهزة المنتخبة والتنظيمات السياسية[1].

من أبرز هذه التحديات هي البيروقراطية المتجذرة التي تُترجم إلى بطء شديد في اتخاذ القرارات الإدارية وكثرة الإجراءات المعقدة التي تُفرغ المبادرات التنموية من فعاليتها كما تُعد ظاهرة الفساد من

[1] زهيرة كوري، البيروقراطية والتحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2020-2021، ص309.

الظواهر المستعصية، حيث تتجلى في أشكال متعددة كالرشوة والمحسوبية وسوء استغلال الموارد العمومية ما يؤدي إلى زعزعة ثقة المواطن في الإدارة وتراجع فعالية البرامج التنموية علاوة على ذلك ،يساهم غياب الشفافية والرقابة المؤسساتية في ترسيخ هذه الظواهر، فيحدث فجوة سوسيولوجية وإدارية بين المواطن والدولة، وقد أشارت دراسات عربية إلى أن البيروقراطية في السياقات المحلية العربية ومنها الجزائر تُعد أحد المعوقات الرئيسية للتنمية، حيث تؤدي إلى خنق روح المبادرة وتُضعف من فعالية السياسات العمومية وتُهمش المشاركة المجتمعية في صنع القرار المحلي وهو ما يفضي إلى فقدان الشرعية الشعبية للأداء الإداري المحلي، ويُعزز من مركزية القرار بطريقة تعيق اللاّمركزية المنشودة[1].

للتغلب على التحديات الإدارية التي تعيق تطور المنظومة المؤسساتية حيث تبرز ضرورة إرساء إصلاحات هيكلية شاملة تهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية، والحد من التعقيد البيروقراطي الذي يُعد أحد أبرز معوقات فعالية الإدارة وتشمل هذه الإصلاحات اعتماد مقاربة جديدة تقوم على الإدارة الإلكترونية بما يسهم في تقليص الزمن الإداري وتسهيل ولوج المواطنين إلى الخدمات العمومية بشكل عادل وشفاف، كما يُعتبر تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ضمن آليات العمل الإداري خطوة جوهرية في اتجاه تكريس الحوكمة الرشيدة التي تُعد إحدى الركائز الأساسية لتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن، ومن شأن هذه الإصلاحات إعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة وتحقيق مستوى أعلى من الجودة في تقديم الخدمة العمومية، فضلاً عن دعم المسار الديمقراطي من خلال إشراك المواطن في تقييم الأداء الإداري والمساءلة الاجتماعية ويؤكد المختصون أن الإدارة الحديثة لم تعد تقتصر على تنفيذ

[1]–سعيد عمر، "الإدارة المحلية والتنمية في الوطن العربي: الواقع والتحديات"، القاهرة: دار النهضة العربية، 2019، ص128.

القرارات، بل أصبحت فاعلاً محوريًا في التنمية وصنع السياسات العامة مما يتطلب إرساء ثقافة مؤسسية جديدة قائمة على الفعالية والكفاءة[1].

ويتطلب تحقيق التنمية السياسية في الجزائر وغيرها من الدول النامية تجاوز مظاهر التعقيد الإداري والبيروقراطية المعطِّلة من خلال انتهاج إصلاحات مؤسسية وهيكلية شاملة تركز على تعزيز الحوكمة الرشيدة وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة، ففعالية الإدارة العمومية تُعدّ ركيزة أساسية لضمان استجابة الدولة لحاجات المواطنين وتطلعاتهم مما يعزز الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم[2].

كما أن تقوية البنية المؤسسية لا يقتصر فقط على إعادة تنظيم الهياكل الإدارية بل يشمل أيضًا إصلاح التشريعات تأهيل الموارد البشرية، وتحقيق التوازن بين السلطة التنفيذية والهيئات المنتخبة ومن جهة أخرى فإن توسيع دائرة المشاركة السياسية عبر دعم حرية التعبير وتفعيل دور المجتمع المدني وتعزيز اللامركزية يُعد من العوامل الحاسمة في توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي.

إن التنمية السياسية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق في بيئة تتسم بالجمود التنظيمي وضعف الشفافية، بل تستلزم بناء مؤسسات قوية وعصرية قادرة على التفاعل مع المتغيرات والتحديات المحلية والدولية.

[1]–بن داود عبد القادر، ا"لإدارة العمومية والتحول نحو الحوكمة الرشيدة في الجزائر"، بيروت: دار النهضة العربية، 2022، ص135.

[2]–عوادي عبد الحميد،" الحوكمة والإصلاح الإداري في الدول النامية: مقاربة تحليلية"، القاهرة، دار النهضة العربية، 2020، ص155.

المطلب الثاني: الفساد الاداري في الدول المتخلفة

يُعدّ الفساد الإداري من أبرز المعوقات التي تواجه عملية التنمية في الدول المتخلفة، حيث يتغلغل في مؤسسات الدولة ويؤدي إلى تفشي المحسوبية والرشوة وسوء استغلال الموارد العامة، وغالبًا ما يكون سببه ضعف الرقابة غياب الشفافية وضعف سيادة القانون، بالإضافة إلى ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب، ففي هذه الدول يُلاحظ أن المناصب الإدارية تُستغل لتحقيق مكاسب شخصية بدلًا من خدمة المصلحة العامة مما يضعف ثقة المواطن في الدولة ويزيد من فجوة عدم المساواة[1].

إنَّ الفساد الإداري يُعدّ من أبرز المعوقات التي تواجه مسار التنمية في الدول النامية حيث ينعكس بشكل مباشر على جودة الخدمات العامة الحيوية وفي مقدّمتها التعليم والصحة، فالفساد يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وتوزيعها بطريقة غير عادلة ما يفاقم من فجوة التفاوت الاجتماعي ويقلل فرص الوصول المتكافئ إلى تلك الخدمات، كما يتسبب في خلق مناخ من الإحباط والتذمّر الشعبي نتيجة غياب الشفافية وضعف المساءلة مما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومن جهة أخرى يُعدّ هذا الواقع بيئة طاردة للكفاءات،إذ يفضّل العديد من المتخصصين والعقول المتميزة الهجرة إلى بلدان توفر مناخًا مهنيًا قائمًا على الاستحقاق والكفاءة، كما يحجم المستثمرون عن المغامرة برؤوس أموالهم في بيئات تتفشى فيها المحسوبية والرشوة خوفًا من المخاطر غير الاقتصادية التي لا يمكن التحكم فيها ومن ثمّ فإنّ

[1]– عبد الغني بوشوارب، "الفساد الإداري وأثره على التنمية في الدول النامية"، دار النخبة للنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص98.

الفساد لا يقف عند حدود إضعاف الأداء المؤسسي بل يمتد أثره إلى تعطيل عجلة النمو والاستثمار وتحقيق العدالة الاجتماعية[1].

يُعد الفساد الإداري من أبرز المشكلات التي تعاني منها الدول النامية، لما له من تأثير سلبي مباشر على كفاءة المؤسسات العامة وفعالية السياسات التنموية ومن أبرز مظاهره المنتشرة: التلاعب في إبرام الصفقات العمومية بما يخدم مصالح جهات معينة على حساب المصلحة العامة، وتوظيف الأقارب والمعارف في مناصب لا يستحقونها دون مراعاة لمبدأ الكفاءة والاستحقاق بالإضافة إلى تجاهل المعايير القانونية والإدارية في اتخاذ القرارات مما يفضي إلى خلق بيئة عمل تتسم بالتمييز وعدم العدالة وتُعد البيروقراطية المعقدة أرضًا خصبة لنمو هذا النوع من الفساد، إذ تتيح تعدد الإجراءات وغموضها فرصًا للابتزاز الإداري والمساومة، حيث يستغل بعض الموظفين مناصبهم لتعطيل المعاملات أو تسريعها مقابل منافع شخصية، كما يؤدي ضعف آليات الرقابة والمساءلة إلى تعزيز الشعور بالإفلات من العقاب وهو ما يُرسّخ ثقافة الفساد ويجعلها سلوكًا مقبولًا أو حتى مبررًا في بعض الأحيان ولذلك فإن إصلاح الإدارة العمومية لا يقتصر على تطوير الهياكل فحسب، بل يجب أن يشمل أيضًا تعزيز الشفافية وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة[2].

وقد أكد العديد من الباحثين أن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب إصلاحًا مؤسساتيًا شاملاً يشمل تفعيل الهيئات الرقابية وتعزيز استقلال القضاء ونشر ثقافة النزاهة والشفافية.

[1] عبد الرحمن عبد الغني ،"الفساد الإداري وأثره على التنمية في الدول النامية"، دار النهضة العربية، 2019، ص118.

[2] عبد السلام عبد القادر،" **الفساد الإداري وأثره على التنمية في الدول النامية**"، دار النهضة العربية، بيروت، 2019، ص74.

إن إصلاح الإدارة العامة يُعد مدخلًا ضروريًا لأي تنمية مستدامة في الدول المتخلفة، وهو ما يتطلب إرادة سياسية حقيقية وتضافر الجهود على جميع المستويات[1].

جدولً مبسطً يوضح أبرز **مظاهر الفساد الإداري** في الدول المتخلفة، إلى جانب **أوجه مكافحته**:

مظاهر الفساد الإداري	أوجه المكافحة والمقترحات
التعيينات القائمة على المحسوبية والولاءات	تطبيق نظام شفاف للمسابقات والتوظيف على أساس الكفاءة
الرشوة مقابل تسهيل المعاملات الإدارية	تشديد العقوبات، وتفعيل الهيئات الرقابية المستقلة
التلاعب في الصفقات العمومية والمناقصات	اعتماد نظام المناقصات المفتوحة وتفعيل الرقابة المالية والإدارية
غياب المحاسبة للمسؤولين الفاسدين	تعزيز استقلال القضاء وتفعيل مبدأ "من أين لك هذا؟"
تعطيل مصالح المواطنين عبر البيروقراطية المعقدة	تبسيط الإجراءات الإدارية والتحول إلى الإدارة الإلكترونية
تسريب المعلومات الإدارية للجهات المنتفعة	اعتماد مبدأ سرية المعلومات ووضع أنظمة أمن معلومات فعالة
غياب الشفافية في اتخاذ القرار الإداري	نشر تقارير دورية عن الأداء الإداري والقرارات الكبرى

المصدر :الدكتور عبد الغني بوشوارب ،مرجع سابق ص105

[1] عبد الغني بوشوارب، المرجع السابق ، ص98.

المطلب الثالث: الروتين الاداري وتأثيره على الإصلاحات

الروتين الإداري يُعدّ من أبرز العراقيل التي تواجه مساعي الإصلاح في الأنظمة الإدارية خاصة في الدول النامية حيث يتجلى في التعقيد المفرط للإجراءات تكرار الوثائق وتعدد الجهات المتدخلة في اتخاذ القرار، هذه الممارسات تُفضي إلى بطء تنفيذ المشاريع وتأخير القرارات الجوهرية ما يؤدي إلى إضعاف فعالية الإدارة العمومية[1].

فالروتين الإداري وإن كان في ظاهره وسيلة لتنظيم الإجراءات وضبطها إلا أنه غالبًا ما يتحوّل إلى عقبة بنيوية أمام أي محاولة لتجديد أو تحديث المنظومة الإدارية، خاصة في السياقات التي تفتقر إلى ديناميكية التغيير فهو لا يُعبّر فقط عن إجراءات معقّدة أو مسارات عمل طويلة بل يعكس ثقافة تنظيمية تقاوم التغيير وتؤمن باستقرار الشكل على حساب مضمون الأداء، هذه الثقافة تُعيق ليس فقط الإصلاحات التقنية كإدخال النظم المعلوماتية وتبسيط الخدمات بل تمسّ جوهر الحوكمة من حيث غياب المساءلة وتضاؤل الكفاءة ويؤدي هذا الواقع إلى خلق بيئة طاردة للكفاءات الشابة والمبادرات الريادية، حيث يسود منطق الولاء بدل الكفاءة، والتدرج البيروقراطي بدل الإبداع المهني وبالتالي فإن تجاوز هذا الإشكال يتطلب أكثر من مجرد قرارات إدارية ظرفية بل يحتاج إلى إرادة سياسية واضحة وإطار مؤسسي متكامل يُعيد هيكلة العلاقة بين المواطن والإدارة وفقًا لمعايير الشفافية والرقابة المجتمعية[2].

[1] د. عبد الرحمن بوكرمة، "الإدارة العمومية وتحديات الإصلاح في الجزائر"، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2018، ص113.

[2] المرزوقي، عبد المجيد، "إصلاح الإدارة العمومية في الوطن العربي: مقاربة في الحوكمة والتنمية"، دار النسر، بيروت، 2017، ص112.

وفي هذا السياق، يشير "المرزوقي" إلى أن الحد من البيروقراطية يتطلب اعتماد حوكمة رشيدة تركز على الأداء والفعالية بدل الشكلية وهو ما يشكّل مدخلًا أساسيًا لأي إصلاح حقيقي وعميق.

ويعد القضاء على الروتين الإداري خطوة ضرورية ضمن إطار الإصلاحات الإدارية الحديثة التي تسعى لتحسين جودة الخدمة العمومية وتعزيز الكفاءة في الأداء الحكومي،و تفعيل هذه الإصلاحات يتطلب إدماج التكنولوجيا في جميع جوانب العمل الإداري حيث تتيح تقنيات المعلومات والاتصالات تحسين التواصل بين الهيئات الحكومية وتبسيط الإجراءات.

استخدام هذه التكنولوجيا يسهم بشكل كبير في تسريع المعاملات وتقليص التداخل بين الهيئات المختلفة ما يؤدي إلى تحسين مستوى الخدمة العامة، بالإضافة إلى ذلك يُعتبر تبسيط الإجراءات وتسهيل الوصول إليها من أبرز سبل تطوير فعالية النظام الإداري حيث لا تقتصر الفائدة على المواطن فحسب بل تشمل أيضًا الموظفين المكلفين بتنفيذ تلك الإجراءات[1].

ومن جهة أخرى فإن إصلاح الروتين الإداري لا يقتصر على تقديم حلول تقنية فحسب، بل يشمل أيضًا إعادة هيكلة الهياكل التنظيمية وإعادة النظر في توزيع الصلاحيات بين الإدارات المختلفة لضمان سرعة وكفاءة التنفيذ، وبالتالي فإن النجاح في إصلاح الروتين الإداري يتطلب تضافر الجهود بين الحكومة والمواطن، إضافة إلى اعتماد أدوات تكنولوجية فعالة تسهم في تعزيز الشفافية وتقليل التكاليف البيروقراطية مما ينعكس إيجابًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

[1] الزواوي، أحمد، "الإصلاح الإداري ودوره في تحسين الخدمة العمومية"، دار النسر، 2022، ص78.

المبحث الثاني: أهم الحلول لتجاوز سلبيات البيروقراطية

تُعدّ البيروقراطية من أبرز العوائق التي تواجه فعالية الإدارة إلا أنّ تجاوز سلبياتها ممكن عبر مجموعة من الحلول أبرزها: تبسيط الإجراءات الإدارية، واعتماد الرقمنة لتسريع المعاملات وتقليل الاحتكاك البشري، كما يُسهم تعزيز الرقابة والشفافية وتحفيز الكفاءات في ترسيخ ثقافة الأداء والحد من الجمود الإداري.

المطلب الأول: الإصلاح الإداري

تم تعريف الإصلاح الإداري بتعريفات عديدة نذكر منها ما يلي:

عرف مؤتمر الإصلاح الإداري في الدول النامية الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة بجامعة ساسكي البريطانية لعام 1981 عملية الإصلاح الإداري على أنها: حصيلة الجهود ذات الإعداد الخاص التي تهدف إلى إدخال تغيـرات أساسية في المنظمة الإدارية العامة من خلال إصلاحات على مستوى النظـام ككل[1].

وهناك من عرف الإصلاح الإداري بأنه: جهـد سياسي وإداري واقتصادي وثقافي هادف لإحداث تغييرات أساسية إيجابية في السلوك والنظم والعلاقات والأساليب والأدوات تحقيقا لتنمية قدرات وإمكانات الجهاز الإداري بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في إنجاز أهدافه[2].

[1] صبري أحمد شبلي، "دور الحوكمة في الإصلاح الإداري – دراسة مقارنة بين الدنمارك ولبنان"، رسالة ماجستير مقدمة إلى الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية القانون والسياسة، قسم القانون، 2013، ص 60.

[2] سامي محمّد أحمد البحيري،" مداخل الإصلاح الإداري – التطوير التنظيمي والتدريب وتقييم الأداء"، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير إلى الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، لندن، المملكة المتحدة، 2011، ص32.

وهناك من ذهب إلى أن الإصلاح الإداري (عملية تكييف الإدارة مع المستجدات في ركائز الإدارة الأساسية والأشخاص وأساليب العمل وهي عملية أساسية تعتمد على أشخاص مهيئين).

وهناك من عرف الإصلاح الإداري بأنه: إدخال تعديلات في تنظيمات إدارية قائمة أو استحداث تنظيمات إدارية جديدة، وإصدار الأنظمة والقوانين واللوائح اللازمة لذلك[1].

وهناك من عرف الإصلاح الإداري انه "عملية مستمرة تهدف إلى تطوير البنية الإدارية للدولة وتحديث الأساليب والوسائل الإدارية بما يحقق الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات العامة ويعزز من قدرات الجهاز الإداري على الاستجابة لمتطلبات التنمية الشاملة والتحولات السياسية والاجتماعية"[2].

وهناك من عرف الإصلاح الإداري بانه "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة بهدف تحسين أداء الجهاز الإداري وتخليصه من مظاهر البيروقراطية والجمود وتطوير الكفاءات والموارد البشرية بما يتلاءم مع متطلبات الحوكمة الرشيدة والديمقراطية الإدارية"[3].

للإصلاح الإداري تعريف اخر هو "عملية سياسية وإدارية تهدف إلى إعادة تنظيم المؤسسات الحكومية وهياكل السلطة بطريقة تضمن مزيدًا من الشفافية والمساءلة وتقلل من الفساد الإداري وتزيد من قدرة الدولة على تنفيذ السياسات العامة بكفاءة"[4].

[1] زيد بن محمد الرماني، "منهج ابن تيمية في الإصلاح الإداري"، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2004، ص39.

[2] عبد العزيز خلف، "الإدارة العامة: المفاهيم والوظائف والاتجاهات الحديثة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمّان، 2018، ص215.

[3] محمد عابد الجابري، "الدولة والإدارة: قضايا في الفكر السياسي العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص142.

[4] وليد عبد الحي، "النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النسق والمنهج"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، 2014، ص304.

ويتضح من التعريفات السابقة أن جميع التعريفات التي عرفت الإصلاح الإداري تتفق على أن الإصلاح الإداري عبارة عن جهد جماعي منظم يستهدف إحداث تغييرات هيكلية في الجهاز الإداري القائم بهدف زيادة فعاليته بما يتناسب مع الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة من خلال تحسين أساليب العمل وتأهيل وتدريب الأفراد الذين يقودون العملية الإدارية وتهيئة البيئة القانونية والتشريعية المناسبة التي ترفع من إمكانيات الجهاز الإداري وتحسن من مستوى أدائه[1].

المطلب الثاني: التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات الإدارية

يُعد التحول الرقمي من أبرز التحولات التي عرفتها الإدارة المعاصرة، حيث أصبح ضرورة حتمية لرفع كفاءة الأداء الإداري وتحسين جودة الخدمات العمومية، فالرقمنة لا تقتصر على إدخال التكنولوجيا في العمل الإداري بل تشمل إعادة هيكلة شاملة لطرق التسيير وأساليب التعامل مع المواطنين ويساهم في تبسيط الإجراءات من خلال الرقمنة في تقليص المدة الزمنية اللازمة لمعالجة الملفات وتجاوز البيروقراطية التي طالما شكلت عائقًا في وجه الاستثمار وجودة الخدمات، كما يتيح التحول الرقمي تحقيق الشفافية والحوكمة الجيدة من خلال تتبع مسار الملفات إلكترونيًا وتقليل فرص الفساد والمحسوبية علاوة على ذلك فإنه يُسهّل الولوج إلى الخدمات الإدارية عبر البوابات الإلكترونية، دون الحاجة إلى التنقل أو الانتظار الطويل[2].

[1] سحر عبد الله الحملي "الإصلاح الإداري مفهومه وآليات تطبيقه (دراسة مقارنة)"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الأزهر العدد العاشر – يناير 2013، ص 336-337.

[2] أمينة بن عبو، "الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي في الجزائر"، دار الخلدونية، الجزائر، 2022، ص45.

ومن العوامل الأخرى التي تؤثر في نجاح هذه المبادرة، هي مقاومة التغيير من قبل بعض الفاعلين داخل الإدارة والذين قد يرون في هذا التحول تهديدًا لمصالحهم التقليدية، ومن أجل تجاوز هذه العقبات من الضروري توفير الإرادة السياسية القوية التي تدعم مشاريع الرقمنة، بالإضافة إلى تعزيز الموارد التقنية والبشرية اللازمة لهذا التحول، كما يجب أن يُشرك المواطن في هذا المسار من خلال تحسين النوعية الرقمية وتسهيل وصوله إلى الخدمات الإلكترونية.

في النهاية، تعتبر الرقمنة أداة تهدف إلى بلوغ إدارة أكثر فعالية وشفافية مما يسهم في تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن ويحقق نتائج إيجابية في إطار الاقتصاد الرقمي والمعرفة المفتوحة[1].

المطلب الثالث: تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد

تُعد الشفافية ومكافحة الفساد من الركائز الجوهرية لبناء دولة القانون وترسيخ الحكم الراشد حيث تُمثل الشفافية الإطار الذي يتيح تداول المعلومات المتعلقة بتسيير الشأن العام بطريقة واضحة ومنظمة مما يسمح للمواطنين بممارسة دورهم في الرقابة والمساءلة وغياب الشفافية يفتح المجال أمام ممارسات غير قانونية تؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات وتهدد شرعية النظام القانوني والإداري، لهذا تسعى الدول الحديثة إلى سنّ تشريعات تُلزم بالإفصاح عن المعاملات المالية والعقود العمومية كما تُفعّل آليات تدقيق الحسابات وتُعزز من استقلالية الأجهزة الرقابية ويُعد إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في متابعة السياسات العمومية من أبرز مظاهر الشفافية الفعالة، كما أن محاربة الفساد تتطلب توافر إرادة سياسية حقيقية وتطبيقًا صارمًا للقوانين دون تمييز أو استثناء بما يُعزز من ثقافة النزاهة والمساءلة داخل الإدارة

[1] امال وهبة وابتسام قارة ،"التحول الرقمي في الجزائر بين الافاق والتحديات"،مجلة البشائر الاقتصادية،العدد 1،2022 ،ص1 الى 18

والمجتمع ككل،فالعلاقة التبادلية بين الشفافية ومكافحة الفساد تُشكّل محورًا أساسيًا في بناء مؤسسات قوية وعادلة قادرة على تلبية تطلعات المواطنين وتحقيق التنمية المستدامة[1].

كما أن مكافحة الفساد تتطلب إرادة سياسية قوية ونظامًا قضائيًا مستقلاً إعلامًا حرًا ومجتمعًا مدنيًا نشطًا، وقد أكدت الدراسات الحديثة أن البلدان التي تطبق معايير الشفافية وتتصدى للفساد تسجل نسب نمو اقتصادي أعلى وتتمتع بثقة أكبر من المستثمرين والمواطنين على حد سواء، ومن الأدوات الفعالة في هذا المجال اعتماد أنظمة الرقابة الداخلية وتطبيق المعايير الدولية في الشفافية المالية والإدارية[2].

بالنظر إلى التحديات المتعددة التي تواجه الإدارة العمومية فإن تعزيز ثقافة النزاهة بات ضرورة ملحة لضمان فعالية المرفق العام وجودة الخدمات المقدمة للمواطن ويُعد تكوين الموظف العمومي وتحسيسه بأهمية القيم الأخلاقية في العمل الإداري حجر الزاوية في هذا المسعى خاصة إذا ما تم ربط الترقية المهنية بالكفاءة والاستحقاق بدل الولاءات الشخصية أو المحسوبية الأمر الذي يُسهم في إرساء قواعد العدالة داخل المؤسسة فمحاربة الفساد الإداري ليست مهمة عابرة تُعالج بحملات ظرفية بل هي مسار طويل الأمد يتطلب رؤية استراتيجية وإرادة سياسية صادقة تتجلى في تكريس آليات الشفافية والمساءلة والرقابة الشعبية سواء من خلال المجتمع المدني أو من خلال آليات الرقابة المؤسساتية، كما أن إشراك المواطن في متابعة تنفيذ السياسات العمومية يُعد أحد الركائز الأساسية لتعزيز الثقة بين الإدارة والمجتمع وضمان احترام مبادئ الحكم الراشد لذلك، فإن بناء منظومة وطنية متكاملة للنزاهة يجب أن يستند إلى مقاربة

[1] عبد الحميد براهيمي، "الشفافية ومكافحة الفساد في العالم العربي"، دار النشر، دار النهدة العربية، بيروت، 2019، ص112.

[2] محمد عفيفي،" *الشفافية ومكافحة الفساد في الإدارة العامة مقارية قانونية ومؤسساتية*" ، دار النشر: دار النهضة العربية، القاهرة، 2019، ص73.

شمولية تشمل إصلاح المنظومة القانونية وتكريس الحق في الحصول على المعلومة وتعزيز أخلاقيات الوظيفة العمومية كدعامة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

خلاصة

ختامًا، يمكن القول إنّ البيروقراطية رغم كونها ضرورية لتنظيم سير الإدارة العامة إلا أنّها حين تنفصل عن مبادئ الكفاءة والمساءلة وتترسّخ في بيئات يغيب عنها الرشد المؤسسي تُصبح أداة لإعادة إنتاج التخلف، فالدول المتخلفة كثيرًا ما تقع ضحية لنُظم بيروقراطية تُقيد المبادرة الفردية وتُعطّل الاستثمار وتُعمّق الفجوة بين المواطن والإدارة وعليه فإن تجاوز هذه الانعكاسات السلبية يتطلّب إصلاحًا إداريًا جذريًا يُعيد الاعتبار للشفافية ويُرسخ ثقافة التقييم والمحاسبة بما يسمح بتحقيق تنمية حقيقية ترتكز على مؤسسات فعالة تستجيب لحاجات المجتمع بدل أن تعيد إنتاج أزماته.

الفصل الثالث: البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر ومصر

الفصل الثالث: البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر ومصر

تمهيد:

تُعد التنمية السياسية محورًا أساسيًا في بناء الدولة الحديثة، إذ تشمل تحديث المؤسسات، توسيع المشاركة السياسية وتعزيز الشرعية والديمقراطية، في هذا السياق تمثل الجزائر ومصر نموذجين مهمين لدراسة مسارات التنمية السياسية في العالم العربي نظراً لتاريخهما السياسي المعقّد وتجارب التحول المختلفة.

شهدت الجزائر منذ الاستقلال نظامًا سياسيًا مركزياً تطور من الحزب الواحد إلى التعددية السياسية بعد دستور 1989 مع محاولات مستمرة للإصلاح رغم التحديات، خاصة بعد حراك 2019 الذي أعاد طرح مطلب الانتقال الديمقراطي، أما مصر فعرفت مساراً سياسيًا مضطربًا منذ ثورة 2011 حيث تعثرت تجربة التحول الديمقراطي وسط عودة الدولة المركزية القوية، مع التركيز على الاستقرار والإصلاح الإداري.

تمثل دراسة التنمية السياسية في البلدين مدخلاً لفهم التوازن بين السلطة والمجتمع وحدود التحول الديمقراطي في ظل أنظمة سياسية تتسم بالقوة المركزية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة.

المبحث الأول: البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر

تعتبر البيروقراطية من أبرز العوامل المؤثرة في مسار التنمية السياسية في الجزائر حيث تلعب الإدارة العمومية دورًا مركزيًا في تنفيذ السياسات العامة إلا أن تعقيد الإجراءات الإدارية وضعف الشفافية قد شكّلا عوائق أمام المشاركة السياسية الفعالة ومن ثم فإن فهم العلاقة بين البيروقراطية والتنمية السياسية يُعد أساسيًا لتقييم أداء الدولة ومسار التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي للبيروقراطية في الجزائر

تتمثل الأسباب التاريخية لبيروقراطية الإدارة الجزائرية أساسا في ذلك الإرث التاريخي الذي ورثته عن العهد التركي والحقبة الفرنسية ثم مرحلة ما بعد الإستقلال هذه الحقب التاريخية كان لها أثر كبير في تفشي المظاهر السلبية على الإدارة الجزائرية الأمر الذي أدى إلى ظهور جهاز بيروقراطي مركزي منغلق.

وعلى الرغم من التعديلات والإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية من أجل القضاء على تلك المظاهر السلبية الموروثة وإن كانت قد تمكنت في التغلب والقضاء على المظاهر السلبية المادية فإنه من الصعب التحكم والتغلب على القضايا والمظاهر السلوكية والفكرية التي غرسها الاستعمار الفرنسي وأعد لها قادة مخلصين يدافعون عنها وينقلون مظاهرها للأجيال المتعاقبة، وقد تعمق ذلك بغياب الثقافة الإدارية الأصيلة والبناءة ومحاولة تغيير المجتمع بقوانين وتعليمات فوقية وقد أورد في هذا الاتجاه الأستاذ الدكتور منصور بن لرنب" قوله: "لا يمكن لأي باحث إنكار التأثير المباشر أو غير المباشر للإدارة العثمانية أو الفرنسية على الإدارة الجزائرية على الأقل في المراحل الأولى من الإستقلال[1] التي كان لها تأثير كبير في رسم الإستراتيجيات التنموية الإدارية، وهنا تبرز العلاقة بين حاضر الإدارة الجزائرية وماضيها المحدد في المرحلتين السابقتين

إنطلاقا من هذه المقولة يمكن القول أنَّ بيروقراطية الإدارة الجزائرية لازالت تعاني من المظاهر السلبية كالرشوة المحسوبية وغياب قيم العمل الحضارية، ولا زال المواطن يشعر بالاغتراب والانفصال عن الجهاز

[1] -بومدين طاشمة، المرجع السابق الذكر ،ص 196.

الإداري مما جعل هذا الأخير لا يقوى على تجنيد وتعبئة الطاقات البشرية لذا حتى يمكن بناء عامل الثقة بين الإدارة والمواطن فلا بد من اتخاذ قرارات عقلانية غايتها إزالة مظاهر التسيب البيروقراطي.

تجدر الإشارة إلى نقطة منهجية هامة تحكم دراسة هذا الفصل وهي أن التقسيم الزمني للحقب التاريخية لا يعني باي حال من الأحوال وجود قاطع أو فاصل بين تلك الفترات، بل هناك تواصل زماني دون قطيعة ولكن تقسيم الدراسة أملته اعتبارات أساسية وهي:

1. أننا لا نفصل بين مرحلة وأخرى فصل تعسف واعتباطي لأننا ننظر إلى التاريخ باعتباره سلسلة مترابطة من التغيرات السياسية والادارية ،الاجتماعية والثقافية وبالتالي ما من مرحلة تاريخية ندرسها إلا ونجد أن عامل تأثير المراحل السابقة يبقى موجودا.
2. أن التغيير والتطور السياسي لآي مجتمع بصفة عامة لا يحدث في فراغ وهو ليس بعملية مجردة بل أنه مرتبط أشد ارتباط بمجمل حركة التطور العام السياسي الإداري ،الاقتصادي الاجتماعي والثقافي، يؤثر فيه ويتأثر به مع التأكيد بأن التغيير في النظم السياسية يفرق بين التغيير الجوهري والتغيير الظاهري بحيث أن الأول يعبر عن تغيير النظام من حيث أسسه الجذرية القوى الفاعلة وآليات النظام، القواعد الإجرائية والسلوكية التي ترتكز عليها الحوكمة أما الثاني يعبر عن التغيرات التي تطرأ على النظام بعيدا عن بنائه القاعدي.
3. أن النخب السياسية الحاكمة في كل مراحل التجربة التنموية في الجزائر تتباين في توجهاتها وممارساتها، وهذا يرجع لاعتبارات داخلية تتمثل في نمط التحالف السائد بين الأطراف الفاعلة في العملية السياسية ومدى تأثرها بالعوامل الخارجية السائدة.[1]

إنطلاقا من هذه الملاحظات المنهجية يمكن القول أن التنمية السياسية وبيروقراطية إدارة في الجزائر عرفت في تطورها التاريخي مراحل معقدة ومتباينة في آن واحد وما يعتبر عاملا رئيسيا وحاسما في تحديد كل مرحلة هو نوعية البيروقراطية والجماعة الحاكمة التي كانت ترسم معالم نظام الحكم وفق ارتيادية عامة

[1] - شوقي خروبي، "الثقافة السياسية: دراسة تحليلية لمتغير الاستقرار السياسي في الجزائر"، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة وهران، 2021، ص 85.

استهدفت الاستقرار والاستمرار في السلطة لمدة ممكنة، وبناءا على ذلك فإن البحث في طبيعة التنمية السياسية وبيروقراطية الإدارة في الجزائر يستدعي منا دراسة هذه المعطيات التاريخية الهامة التي تعد خلفيات وجذور تاريخية للتجربة التنموية في الجزائر.

لذلك حاولنا في دراستنا تحليل النصوص الرسمية وشكل الممارسة السياسية والادارية خلال الثورة وبعد الاستقلال إلى غاية 1988 وعلى الرغم من اختلاف هذه المحطات التاريخية في بعض الجوانب السياسية ،الإدارية والاجتماعية ،وتمايز نوعية الجماعات الحاكمة في كل منها وطول أو قصر مدتها فإنها تتفق كلها في الاستناد على دساتير مفروضة بطرق خاصة تكرس تركيز السلطة أو أحادية الحزب وتقييد الحريات وفرض قيم ايديولوجية معنية، وتم كل ذلك في إطار يعتمد على بيروقراطية الإدارة كأداة للاستمرارية والتكيف مع التغيرات السياسية الاقتصادية والاجتماعية[1].

➢ مرحلة الثورة (1962 – 1954) :

هنالك مجموعة من الملاحظات والضرورات المنهجية تحكم دراسة الأصول التاريخية للعمل التنموي السياسي الإداري قبل وأثناء الثورة التحريرية الجزائرية هذه الملاحظات والضرورات النهجية يمكن تحديدها في مجموعة من العناصر:

- أن بيروقراطية الإدارة ومسار تطور العمل السياسي في الجزائر منذ الاحتلال إلى غاية الاستقلال لم يعرف مراحل تاريخية متميزة ومحددة على الأقل من الناحية السياسيةو الإدارية، على الرغم من أن الكثير من الدارسين حاولوا أن يميزوا بين مرحلة وأخرى، أو بين فترة حكم مدني وحكم عسكري مع العلم أنه مهما اختلفت النعوتات والتسميات فلم يتغير شيء من جوهر الموضوع وهو احتلال الجزائر وتوظيف البيروقراطية الإدارية كأداة مكملة للوسائل الأخرى- استغلال الإنسان والأرض، ومسح الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية-.[2]

[1] ـزهيرة كوري،المرجع السابق الدكر،ص 265
[2] بومدين طاشمة، المرجع السابق الدكر، ص 381.

وأن تخصيص دراسة تطور العمل التنموي السياسي الإداري منذ فترة اندلاع الثورة إلى غاية إرساء آسس الدولة الوطنية 1962، لا يعني أن بذور بيروقراطية الإدارة الجزائرية انبثقت خلال هذه الرحلة، وإنما امتدت جذورها إلى العهد التركي حيث كانت الإدارة آنذاك أقرب للإدارة العسكرية منها إلى الإدارة المدنية، وذلك لغطرستها وتعاليها على الشعب الجزائري والاهتمام بخدمة مصالحها ونظرا لكون هذه الملاحظة أساسية فهي تحتاج بدورها إلى دراسات تاريخية متخصصة ومعمقة، ولذا اكتفينا أن ندرس بداية من ثورة التحرير إلى غاية الاستقلال تاركين المراحل التاريخية في عهد الحكم التركي و عهد الاحتلال الفرنسي لأهل الاختصاص والتي تحتاج إلى دراسات معمقة ومستقلة .

- النقطة المنهجية المهمة التي تحكم هذه الدراسة والتي يمكن الإشارة إليها أيضا هو عند دراسة مسار التنمية السياسية والبيروقراطية منذ الاحتلال إلى غاية تشكيل الدولة الوطنية في الجزائر يجب أن نؤكد أنه كانت هناك إلى جانب الإدارة الفرنسية في عهد الاحتلال إدارة وطنية، لذا لا يمكن أن ندرس التنظيم السياسي الإداري الذي انتهجته الإدارة الفرنسية دون التطرق للإدارة الوطنية أثناء حرب التحرير الوطني لأن تلك الإجراءات واللجان التي انبثقت عن قيادة جبهة التحرير الوطني رغم بساطتها في مجال تنظيم العمل السياسي والإداري للبلاد كان لها انعكاس كبير على مجرى الأمور خاصة في المرحلة الأولى من الاستقلال السياسي للجزائر

➢ بعد الاستقلال

بعد حصولها على الاستقلال وجدت نفسها تتخبط في مشاكل إدارية واج واقتصادية الخ...

وانعدام الكفاءات القادرة على تسيير البلاد والفراغ في الوظائف الإدارية واتسمت الادارة في مطلع الاستقلال بالبيروقراطية وتم تطبيقها عفويا دون مراعاة عواقبها،يجب ألا نخلط بين الجهاز البيروقراطي في أوربا والجزائر[1].

[1] مروة قديان وشيماء قمو، "التسيير البيروقراطي الفيبيري بين عقلانية أبعاد الظاهرة البيروقراطية وواقع التطبيق بالمؤسسة الجزائرية" –دراسة ميدانية على عينة من العمال ببلدية تيارت ،ماستر، السنة الجامعية: 2022-2023، ص43-44.

في أوربا جاء ليقدم خدمات تتعلق بالمصلحة العامة وفق قوانين أما في الجزائر القيادة السياسية هي التي تحدد السياسة العامة والتنظيم البيروقراطي اعتمد عليه لتحقيق الفعالية البشرية بفعل الرواسب التاريخية واجه اختلالات وظهرت ظواهر مرضية في المؤسسات جعلت الإدارة المواطن يبني علاقته على الشك والريبة مما جعله لا يحاول الوصول إلى خدمات الإدارة الا عن طريق أهلها[1].

المطلب الثاني: هيكل البيروقراطية في الجزائر

يتسم هيكل البيروقراطية في الجزائر بطابع هرمي ومركزي يعكس طبيعة النظام الإداري للدولة حيث تتركز السلطة الإدارية الأساسية في يد الحكومة المركزية عبر الوزارات والمصالح التابعة لها وتُعد الإدارة المركزية القلب النابض للبيروقراطية، حيث تضطلع بتصميم السياسات العامة وتوجيه تنفيذها وتضم في طليعتها رئاسة الجمهورية، الوزارات والمديريات العامة، وهيئات الرقابة المركزية وتحتها تأتي الإدارات الفرعية وتشمل المؤسسات الوطنية والهيئات العمومية ذات الطابع الإداري أو الاقتصادي التي تُعنى بتنفيذ البرامج القطاعية ومراقبة الأداء الإداري، أما الإدارة المحلية فتتمثل في الولايات والبلديات تُعد امتدادًا للسلطة المركزية على المستوى الترابي حيث يدير الوالي شؤون الولاية كممثل للدولة بينما تُدار البلدية من قبل مجلس شعبي منتخب تحت رقابة الوالي، مما يكرّس الطابع المركزي للسلطة.

ويُعد جهاز الوظيفة العمومية المكوّن من موظفين دائمين ويعدون العمود الفقري للإدارة ويخضع هؤلاء لنظام قانوني يحدد الرتب والصلاحيات وفق سلم إداري موحّد كما تتوفر الدولة على آليات رقابة وتفتيش مثل مجلس المحاسبة والمفتشيات العامة لضمان الانضباط الإداري.

ويقوم تنظيم الوظيفة العمومية على عدة أسلاك إدارية منها السلك الإداري العام ،التقني والمالي التربوي والصحي، وكل سلك يتفرع إلى رتب تُحدد المهام والمسؤوليات بدقة بما يعكس درجة التخصص والخبرة، وتعتمد البيروقراطية الجزائرية على مبدأ التدرج في المسؤولية حيث لا يمكن اتخاذ قرار إداري إلا بعد المرور بمراحل متعددة من التأشير والموافقة ما يؤدي غالبًا إلى بطء في الأداء الإداري وتعقيد في

[1] نعيمة محي الدين، "واقع التنظيم البيروقراطي في الإدارة الجزائرية"، الماجستير، علم إجتماع المنظمات والمناجمنت، جامعة أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر ، 2017/2016، ص132-136.

الإجراءات، كما أن المركزية المفرطة تحدّ من استقلالية الجماعات المحلية في إدارة شؤونها بالرغم من النصوص القانونية التي تؤكد مبدأ اللامركزية ما ينعكس سلبًا على التنمية المحلية.

يعاني الهيكل البيروقراطي من ضعف التنسيق بين الوزارات والهياكل التابعة لها وغياب قواعد صارمة لتبادل المعلومات والبيانات مما يُفضي إلى تكرار المهام أو تضاربها كما تُسجَّل أيضًا محدودية في فعالية أنظمة التقييم والمساءلة حيث لا يتم ربط أداء الموظف بمستوى النتائج المحققة مما يُقلل من الحافز ويؤثر على جودة الخدمات، كما أن تعيين بعض الإطارات في مناصب المسؤولية غالبًا ما يتم على أساس الولاءات لا الكفاءة وهو ما ينعكس على نجاعة التسيير العمومي، في هذا السياق تبرز ضرورة إعادة النظر في هيكل البيروقراطية الجزائرية عبر إصلاحات تُمكّن من تحقيق لامركزية حقيقية وتبسيط الإجراءات وتحسين آليات التسيير مع ضرورة توظيف التكنولوجيات الحديثة في الإدارة الرقمية وتحقيق مبدأ الإدارة القائمة على النتائج لا على الإجراءات فقط[1].

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه البيروقراطية في الجزائر

تُعد البيروقراطية في الجزائر أحد أبرز مكونات الجهاز الإداري للدولة إلا أنها تواجه تحديات عميقة تعيق أداءها وتُقلل من فعاليتها في تلبية حاجيات المواطنين وتحقيق أهداف التنمية أول هذه التحديات يتمثل في تعقيد الإجراءات الإدارية وكثرتها حيث يضطر المواطن والمستثمر على حد سواء إلى المرور بمسارات طويلة للحصول على الوثائق أو التراخيص وهو ما يفتح المجال أمام مظاهر البيروقراطية السلبية كالرشوة والوساطة، كما أن البيروقراطية الجزائرية تُعاني من مركزية القرار حيث تحتكر الإدارة المركزية معظم الصلاحيات مما يبطيء عملية إتخاذ القرار و يقلل من مرونة الهياكل المحلية في تسيير الشأن العام، ويضاف إلى ذلك ضعف الكفاءات البشرية في العديد من الإدارات العمومية نتيجة غياب برامج التكوين المستمر و الإعتماد على معايير غير موضوعية في التوظيف و الترقية ما يؤدي إلى ضعف في جودة الخدمة العمومية .

[1] - شوقي خروبي، "الثقافة السياسية: دراسة تحليلية لمتغير الاستقرار السياسي في الجزائر"، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة أحمد بن أحمد وهران، 2020 /2021، ص34

من جهة أخرى يلاحظ تداخل كبير بين الإدارة و السياسة بحيث تتأثر القرارات الإدارية بالمصالح السياسية او الولاءات الشخصية مما يضعف استقلالية الجهاز البيروقراطي ،كما تواجه الإدارة الجزائرية تحديا كبيرا في مجال الرقمنة و التحول التكنولوجي إذا لا تزال العديد من الإدارات تعمل بالطرق التقليدية مما يزيد من بطىء المعاملات ويقلل من الشفافية.

إن مقاومة التغيير من قبل بعض الموظفين خوفا من فقدان الإمتيازات أو بسبب ضعف التكوين في المجال الرقمي تمثل بدورها عائقا أمام تحديث الإدارة كما تعاني البيروقاطية من ضعف ثقافة تقييم الاداء و المساءلة ،إذ تفعل أليات مراقبة لمتابعة مدى إلتزام الموظفين بمهامهم مما يفتح المجال أمام الإهمال والتسيب هذه التحديات و غيرها تبرز الحاجة الملحة إلى إصلاح شامل للمنظومة الإدارية يتركز على مبادىء الشفافية الكفاءة و العدالة، ويستفيد من التكنولوجية الحديثة من اجل إدارة أكثر فعالية و إرتباطا بمطالب المواطنين .

المبحث الثاني :البيروقراطية و التنمية السياسية في مصر

المطلب الأول: هيكل البيروقراطية في مصر.

يتسم الهيكل البيروقراطي المصري بالتعقيد والتشعب اذ يضم عددا كبيرا من الهيئات الحكومية والمصالح العامة ومن اهم مسبباته :

أولاً : العوامل التاريخية

إن البيروقراطية التي تصيب الإدارة العامة في مصر وتشل حركتها في العصر الحديث هي نتائج لتراكمات تاريخية تكونت على مر العصور حتى استقرت في سلوك العمال يتوارثها جيل بعد جيل ،فقد لعب الاحتلال البريطاني دوراً فعالاً ومؤثراً حيث كان يُسخر الإدارة العامة المصرية لخدمة مصالحه ويُقصر المناصب الحيوية والهامة على البريطانيين دون تدريب الموظفين المصريين على ذلك حتى عندما يتركونها يعجز أبناء البلد عن تولي شؤون بلادهم وأبرز مثال على ذلك ما أراده المرشدون الأجانب عند

ترك قناة السويس بعد إعلان تأميمها في 26 يوليو 1956م. ثانيا : كثرة النصوص والقواعد المنظمة للإدارة العامة. [1]

من سمات الإدارة العامة في مصر كثرة التشريعات والنصوص والقواعد واللوائح والتعليمات التي تحكمها والمنظمة لها وليس أدل على ذلك من أنه في فترة زمنية امتدت من 1950م إلى 2016م صدرت خلالها ستة قوانين خاصة بنظام العاملين المدنيين بالدولة في عام 1951م، وفي عام 1964م وفي عام 1971م، وفي عام 1978م وفي عام 2015م ، وفي عام 2016م.،هذا إلى جانب العديد من القوانين المعدلة والمكملة لكل قانون منها وكذلك القوانين الخاصة بالمكافآت والمرتبات والترقيات والمحاكمات التأديبية لهم،ولا شك في أن التضخم التشريعي يزيد من التعقيدات الإدارية.

ثانيا: تضخم الجهاز الإداري

يتميز الجهاز الإداري المصري بالتضخم وتعدد فروعه وإداراته وأقسامه وأيضا تداخل الاختصاصات بينها ولا شك أن هذا التداخل في الاختصاصات يؤدي إلى إمكانية قيام أكثر من موظف بعمل واحد ومن شأن هذا التكرار على الاختصاص وتضارب الآراء ويترتب على تعدد المصالح والإدارات أن تحيل مصلحة إلى أخرى مما يؤدي إلى إطالة الوقت الذي يستغل الخدمة وبالتالي إلى شيوع ظاهرة التهرب من المسؤولية.

ثالثا: سوء التنظيم الإداري

ينطوي التنظيم الإداري في مصر على الكثير من العيوب، سواء الهياكل الإدارية أو المستويات وتعددها أو في ترتيب الوظائف وتصنيفها أو بيان الاختصاصات وتوزيعها أو في تقسيم العمل وتحديد المستويات والدرجات... الخ.[2]

[1] حمدي عطية مصطفى عامر ، مرجع سابق، ص 325 ..
[2] سحر عبد الله الحملي، المرجع السابق الذكر، ص 113.

رابعا: تسلط وتحكم القيادات الإدارية وانحرافها

من مظاهر ذلك عدم تفويضهم لسلطاتهم واختصاصاتهم لمساعديهم ومعاونيهم وتجميع السلطة في أيديهم وإصدار تعليمات بضرورة عرض كل عمل عليهم مما يؤدي إلى انحرافهم وإساءة استخدامهم للسلطة المخولة لهم وبعضهم يعتقد أن التطوير يكون عن طريق التعقيدات المكتبية والإدارية وبعضهم يستعمل سلطته في مجالات شخصية وتحقيق أغراض خاصة ذاتية.

هذا إلى جانب تنازع بعضهم على السلطة وتداخل اختصاصاتهم وعدم وضوح حدود سلطات كل منهم، فيحاول كل منهم أن يثبت أنه القائد والرئيس الأعلى والمرجع الأخير في كل عمل.

خامسا: كثرة الأوراق والمستندات والتوقيعات

من السمات المميزة للإدارة المصرية كثرة الأوراق والمستندات الممهورة بالعديد من التوقيعات والمليئة بالأختام الرسمية والتصديقات التي تطلب من أي طالب لخدمة عامة أو مصلحة معينة من إحدى الإدارات الحكومية[1].

وكثيرًا ما تُملأ هوامش الورقة أو المستندات المطلوبة بالإمضاءات حيث لا يعد يُوجد هناك مكان لأي توقيع آخر، ورغم ذلك فيُطلب من صاحب الشأن الحصول على توقيع موظف معين وهذا يفتح الباب لانتشار الرشوة والمحاباة والمحسوبية والوساطة وهو مايميز الإدارة المصرية في الوقت الراهن.

سادسا: ضعف المرتبات

تتميز الإدارة العامة المصرية عن غيرها من الإدارات بضعف وضآلة مرتبات العاملين بها وعدم كفايتها مما يؤدي إلى عدم تفرغ الموظف لعمله خاصة مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات وغلاء المعيشة وتكاليف الحياة اليومية وقيامه بعمل آخر إلى جانب عمله الرسمي ليساعده على تحسين دخله كل هذا يؤدي بدوره إلى كثرة تغيبه عن العمل الحكومي ومرضه أو تمارضه وعدم تركيزه ومتطلباتها من مسكن ومأكل وملبس

[1] حمدي عطية مصطفى عامر،المرجع السابق الذكر ص326

ونفقات وزواج وأولاد وغيرها، وهذا يؤدي الى عدم إخلاصه في أدائه كما أن احتكاكه بالجمهور في عمل آخر يؤدي إلى إدخال الاعتبارات الشخصية والمجاملات والمصالح الخاصة في مجال العمل الرسمي مما يؤثر على الموضوعية والنزاهة والحيدة والمحتم انصاف الموظف بها ومما يفتح الأبواب أمام فرص الرشوة والمحاباة وكلها من سمات البيروقراطية.

كما تؤدي ضعف المرتبات إلى هروب الكفاءات والخبرات من الوظيفة العامة سواء داخل الدولة في شكل الاستقالة للعمل في القطاع الخاص أو السفر خارج الوطن للعمل في بلد آخر مقابل أجر مرتفع وهو ما يحدث بالفعل.

وهذا يؤدي إلى أن أغلب من يبقى في الوظيفة العامة هم فقط الكسالى وضعاف النفوس والقدرات وغير الأكفاء وهذا هو الموجود في الإدارة المصرية حاليا.[1]

سابعا: ضعف الإمكانات وقلة الأجهزة

لا يتوافر للإدارة المصرية الوسائل الفنية اللازمة للعمل الحكومي بشكل كاف سواء بالنسبة للأجهزة أو الآلات الحديثة خاصة وسائل الاتصال والمواصلات الحديثة والحاسب الآلي وغيرها من الأجهزة الضرورية لإنجاز العمل بدقة وبسرعة.

ويعود ذلك إلى نقص الإمكانات والاعتمادات المالية التي يحتاجها شراء مثل هذه الأجهزة خاصة وأنها مرتفعة الثمن وهذا أدى إلى بطء وإنجاز العمل وطول الوقت الذي يستغرقه المواطن للحصول على الخدمة التي يريدها وفي هذا إهدار للوقت والجهد والمال.[2]

ثامناً: تعدد الإجراءات الإدارية وتكرارها وتعقدها

كثرة الإجراءات وتكرارها في المصالح والإدارات المختلفة خاصة الحيوية والهامة منها الجمارك

[1]- حمدي عطية مصطفى عامر، المرجع السابق الذكر ص 326
[2] المرجع السابق الذكر، ص 327.

والضرائب والمرور والتراخيص والشهر العقاري وغيرها فغالبيتها يحرص على التمسك بحرفية الإجراءات المقررة مما يصيبها بالجمود والتعقيد ومثال تعامل الإدارات والأقسام داخل نفس الوحدة الإدارية بخطابات رسمية وبعض الموظفين يتخذون من هذه التعقيدات الإجرائية وسيلة لتحقيق مكاسب غير مشروعة بحيث أنه يضع إشكالا إجرائيا أمام صاحب الشأن فإذا دفع أنهى الإشكال وحصل المواطن على الخدمة التي كان يرغب فيها.

تاسعا: سوء الأبنية الحكومية

تتسم الأبنية الحكومية في مصر بأنها غير ملائمة للعمل الحكومي ولا تفي باحتياجاته لا من حيث المكان ولا من حيث المساحة ولا من حيث التصميم ولذلك أصبح من المعتاد في الجهاز الإداري المصري تكدس الموظفين داخل حجرات المباني الحكومية وتزاحم جمهور المتعاملين معها سواء في طرقات المباني أو في طوابير يُعرف لها أول وهو المكتب الذي يجلس إليه الموظف الذي يؤدي الخدمة المطلوبة أو الشباك الذي يقف وراءه، ولا يعرف لها آخر ولا حدود فهو طابور غير منتظم وغير منظم.

كما تتسم هذه الأبنية بالفوضى في ترتيب المكاتب والدواليب والقذارة كاملة رغم كثرة الخدمات المعاونة.[1]

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه البيروقراطية في مصر

أولاً: أسس علاج البيروقراطية في مصر

يرتكز علاج مشكلة البيروقراطية في مصر على عدة أسس جوهرية تتمثل في:

1/ القيام بمنع الأسباب التي تؤدي إلى هذه المشكلة وكذلك علاج وإصلاح وتصحيح الآثار السلبية التي نتجت عن وجودها.

[1] محمد محمود مصطفى كمال، "البيروقراطية وديناميات اتخاذ القرار في قطاع الخدمات الحكومية"، رسالة دكتوراه، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2009، ص 124.

2/ يتحتم أن يتناول العلاج كل سبب على حدى إذ ليست هناك وسائل علاج عامة تصلح لكل نماذج البيروقراطية رغم تشابه الخصائص العامة لها وذلك لأن كل نموذج منها يرجع إلى أسباب كثيرة ومتنوعة.

3/ لا يكون العلاج بإصدار القوانين والقرارات المجردة الجامدة لأنها ستؤدي إلى زيادة البيروقراطية وتعقد المشكلة أكثر.

فالعلاج القوي والمؤثر يكون في المرحلة الأولى بالقضاء على أسباب الظاهرة وتهيئة الجو الصحي السليم ويأتي القرار في المرحلة التالية، من هذا يتبين أن علاج مشكلة البيروقراطية في مصر يكون من خلال التعامل مع أسباب البيروقراطية سببًا ومحاولة اقتلاع جذوره.

ثانياً: اقتراحات علاج البيروقراطية في مصر

تتمثل اقتراحات علاج مشكلة البيروقراطية في مصر فيما يلي:

1) **تقليص حجم الجهاز الإداري:** يتحتم عدم التوسع في الجهاز الإداري بما يزيد الحاجة في التخلص من كافة الوحدات التي تؤدي خدمات مماثلة لخدمات تقدمها وحدات أخرى لمنع التكرار والتنازع والتضارب وتوفير الوقت والجهد والمال.[1]

2) **التقليل من النصوص والقواعد:**

حصر النصوص والتشريعات واللوائح المنظمة للعمل الإداري لأضيق الحدود الممكنة وإلغاء واستبعاد كل النصوص واللوائح الجامدة والتي لا تحمي مركزاً قانونيًا جديرًا بالحماية ولا تتحقق من ورائها أية مصلحة حيوية.

[1] محمد محمود مصطفى كمال، المرجع السابق الذكر، ص 125.

إعادة التنظيم الإداري :

تحتم محاربة البيروقراطية في مصر إعادة تنظيم الهياكل الإدارية وإقامة هياكل جديدة تقوم على أسس علمية سليمة وعلى الاستعانة بتجارب الآخرين فقط وترتيب وتوصيف الوظائف والاختصاصات والمسؤوليات والواجبات خاصة الإدارات المتقدمة في هذا المجال وتحديد المستويات الإدارية بالقدر اللازم.

3) القضاء على التعقيدات الإجرائية :

ويتم ذلك بتبسيط الخطوات الإجرائية وإلغاء المراحل غير الضرورية واختصار المستندات والأوراق المطلوبة والاقتصار على اللازم والضروري منها فقط.

وكذلك تقليل وترشيد الإمضاءات والتوقيعات المطلوبة والتصديقات والأختام لتسهيل حصول المواطن على الخدمة دون إرهاق ومشقة ولسد الطريق أمام الرشوة والوساطة والمحسوبية والمجاملات.

4) ضرورة تقسيم العمل وتوزيع الاختصاصات وتفويض السلطات:

تقسيم العمل وتوزيع الاختصاصات على الوجه الذي يحقق كفاءة والكفاية في أداء الخدمات لجمهور الإدارة العامة. [1]

منع التوسع في تفويض سلطات الرؤساء الإداريين وتحقيق نوع من عدم تركيز العمل الإداري ولكسر احتكار الرؤساء سلطات ومنع تحكمهم وتسلطهم، وتخفيف حدة المجاملات الشخصية استخدام القيادة والسلطة الممنوحة لهم لتحقيق أغراض ومصالح ذاتية وللقضاء على التنازع والصراع على القيادة.

5) التوظيف بقدر الحاجة:

المفروض أن يُعين في الوظيفة العامة من يحتاج إليهم الجهاز الإداري بالدولة للقيام بالواجبات الملقاة على عاتقه وتقديم الخدمات اللازمة للجمهور، والتخلي عن سياسة التزام الدولة بتعيين الخريجين، والاكتفاء بتعيين النخصصات التي تحتاج اليها ووضعهم في المكان المناسب

[1] أحمد عبد الرؤوف درويش مصطفى، **المعوقات البيروقراطية والفعالية التنظيمية لمراكز البحث العلمي في مصر: دراسة تقييمية"**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر، 2009، ص 55.

6) تحسين الأحوال المادية والاجتماعية للموظفين :

وذلك برفع المرتبات وزيادة الحوافز والمكافآت وربط الأجر بالعمل والإنتاج، وتوفير الرعاية الصحية لهم ولأسرهم والاهتمام بمجالات الترفيه عن طريق الرحلات الترفيهية والحفلات وتنظيم المسابقات وتوزيع الجوائز والهدايا في المناسبات.

الاهتمام بالأبنية وتوفير الأجهزة :

يتحتم زيادة الاهتمام بالمباني الحكومية وإنشاء مباني جديدة تتميز باتساع مساحتها وتصميمها بصورة تتناسب مع الخدمة التي تؤديها كل منظمة وكل وحدة خاصة بالنسبة للإدارات والمرافق التي تتعامل مع الجماهير.

ولمنع الازدحام يتعين تخصيص أكثر من موظف لأداء الخدمات المطلوبة وتوزيعها على أماكن متعددة واسعة لاستقبال الجمهور والوفاء بحاجاته وإجابة طلباته.[1]

المبحث الثالث: مقارنة بين الجزائر ومصر.

المطلب الأول: أوجه التشابه والاختلاف للبيروقراطية في الجزائر ومصر

لفهم أوجه التشابه والاختلاف من الضروري أولًا الإشارة إلى أن مفهوم "البيروقراطية" ينبني على أسس وضعها ماكس فيبر الذي رأى أنها أفضل نموذج عقلاني–قانوني للإدارة ويشمل ذلك[2]:

- تقسيم العمل.
- التسلسل الهرمي.
- القواعد والإجراءات المكتوبة.

[1] أحمد عبد الرؤوف درويش مصطفى، المرجع السابق الذكر، ص 56.
[2] زيد بن محمد، المرجع السابق الذكر، ص50.

- التخصص الوظيفي.
- الحياد الوظيفي.

نموذج فيبر استخدم كأساس نظري للعديد من البنى الإدارية الحديثة بما فيها تلك القائمة في الجزائر ومصر، إلا أن تطبيقه الفعلي يختلف حسب السياق السياسي التاريخي، والثقافي.

أولا: أوجه التشابه

1. الهيكل التنظيمي الهرمي

في كل من الجزائر ومصر تتميز الإدارة العمومية بالتنظيم الهرمي الصارم بمعنى أن السلطة تنتقل من الأعلى إلى الأسفل وكل مستوى إداري يخضع للرقابة من المستوى الذي فوقه.

مثال تطبيقي:

- في الجزائر: وزارة الداخلية تشرف على الولاة الذين يشرفون بدورهم على رؤساء الدوائر ورؤساء البلديات.
- في مصر: المحافظات تخضع لإشراف وزارة التنمية المحلية، ويشرف المحافظ على رؤساء الأحياء والمجالس المحلية.

تحليل:

هذا الهيكل يمنح وضوحًا في المسؤوليات لكنه يؤدي إلى المركزية ويبطئ من الاستجابة المحلية للاحتياجات المتغيرة.

2. التركيز على القواعد والإجراءات الرسمية:

البلدان يتبعان نهجًا صارمًا في تطبيق القواعد المكتوبة وهو ما يؤدي إلى:

- توحيد المعاملات الحكومية.

- الحد من التحيز الشخصي في القرارات.
- لكن في المقابل، يفتح المجال أمام "الجمود الإداري" والروتين القاتل[1].

مثال:

طلب ترخيص بناء يتطلب المرور بسلسلة من الوثائق المعتمدة والمراجعات قد تستغرق شهورًا رغم بساطة الإجراء تقنيًا.

3. تأثير البيروقراطية على اتخاذ القرار:

الخصائص المشتركة:

- غلبة الحذر الإداري على روح المبادرة.
- قرارات تحتاج إلى موافقات متعددة من مستويات مختلفة[2].
- تفشي ظاهرة "الخوف من المحاسبة" حيث يفضل الموظف رفض الطلب أو تأخيره عن اتخاذ قرار يحتمل الخطأ.

4. الرقابة والمساءلة الشديدة

البيروقراطية في البلدين مرتبطة بتشديد الرقابة بهدف مكافحة الفساد مما يؤدي إلى:

- تضخيم الإجراءات الرقابية (تقارير، موافقات، تواقيع)
- إحساس الموظف بضعف الثقة من الإدارة المركزية.

لكن في كثير من الأحيان تؤدي كثرة الإجراءات إلى عكس ما هو مطلوب :تكريس الفساد بدلًا من مكافحته حيث تصبح "الرشوة" وسيلة لتجاوز التعقيد الإداري.

[1]- سحر عبد الله الحملي،المرجع السابق الذكر ص 89

[2] **محمد عبيد**، *"البيروقراطية في مصر: تحديات وآفاق للتنمية الشاملة"*، مقال منشور على موقع صدى البلد، مصر، 2024، ص88.

5. تأثير البيروقراطية على العلاقات الشخصية

- العلاقات الشخصية تصبح إما ضحية للبيروقراطية بسبب الطابع الرسمي الصارم أو تصبح وسيلة لتجاوز البيروقراطية نفسها أي انتشار "الوساطة"

ثانيا: أوجه الاختلاف

1. التركيز على تطوير البنية التحتية (الجزائر) مقابل تطوير القطاع الخاص (مصر):

- **الجزائر** :تعتمد إلى حد كبير على الدولة كمحرك أساسي للاقتصاد خاصة عبر المشاريع الكبرى في السكن النقل والطاقات.

- **مصر** :اتخذت خطوات واسعة في تحرير الاقتصاد منذ تسعينيات القرن الماضي وأصبحت الخصخصة ودعم المستثمرين المحليين والأجانب ركيزة أساسية[1].

تحليل:

هذا الفرق ينعكس مباشرة في طريقة عمل البيروقراطية:

- في الجزائر، القرار الاستثماري غالبًا ما يمر عبر القنوات الإدارية العامة.
- في مصر، هناك مؤسسات خاصة متخصصة لتسهيل الأعمال مثل الهيئة العامة للاستثمار.

2. تأثير البيروقراطية على الرأسمال البشري

- **في الجزائر** :تهيمن الدولة على سوق العمل مما يجعل التوظيف مرتبطًا غالبًا بالقطاع العمومي ما يولد نوعًا من "الركود البشري" وتدني الحوافز للتطور المهني.

- **في مصر** :مع توسع القطاع الخاص ازدادت الحاجة إلى مهارات مرنة وهو ما دفع إلى نوع من الاستثمار في الرأسمال البشري رغم أنه ما يزال محدودًا.

[1] **أحمد عبد الرؤوف درويش مصطفى**، *"المعوقات البيروقراطية والفعالية التنظيمية لمراكز البحث العلمي في مصر: دراسة تقييمية"*، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر، 2009، ص 92.

3. تأثير البيروقراطية على الاستثمار الأجنبي

- **في الجزائر** :بسبب القوانين الصارمة (مثل قاعدة 51/49 السابقة) وتعقيد الإجراءات تواجه الاستثمارات الأجنبية صعوبات كبيرة.

- **في مصر** :رغم وجود بيروقراطية هناك محاولات حقيقية لتقليصها عبر "الشباك الواحد" وهيئات تشجيع الاستثمار ما جعل البلاد أكثر جذبًا لرؤوس الأموال الأجنبية.

يمكن القول إن البيروقراطية في الجزائر ومصر تشترك في بنيتها الأساسية وطابعها الرسمي ولكنها تختلف في طبيعة علاقتها بالنمو الاقتصادي والاجتماعي فالبيروقراطية في الجزائر تتسم بطابع ذو حماية، بينما تميل البيروقراطية المصرية إلى أن تكون *تكيّفية* أكثر بسبب الضغط الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق[1].

المطلب الثاني: أثر البيروقراطية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ومصر

أولًا: مدخل نظري إلى علاقة البيروقراطية بالتنمية

التنمية سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية تتطلب جهازًا إداريًا فعالًا ومرنًا قادرًا على التخطيط التنفيذ والتقييم فالبيروقراطية حين تكون عقلانية ومؤسساتية قد تخدم التنمية لكن حين تتسم بالجمود والفساد فإنها تتحول إلى أحد أكبر معوقاتها[2].

في هذا السياق تتجلى البيروقراطية كـ"سيف ذو حدين" في الجزائر ومصر فهي تلعب أدوارًا متناقضة حسب السياق المؤسسي السياسي والتنظيمي.

ثانيًا: التأثيرات السلبية للبيروقراطية

[1] زينب إسماعيل عبد الله علي البقري، *"البيروقراطية وإشكاليات التغيير السياسي في مصر"*، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، 2020، ص 62.
[2] سحر عبد اله الحملي، المرجع السابق الذكر، ص345.

1. عرقلة التنمية الاقتصادية

الجزائر:

- **الإجراءات الإدارية الثقيلة** مثل الحصول على سجل تجاري ترخيص بناء أو استيراد معدات تجعل بيئة الأعمال غير محفزة.
- **الفساد الصغير** منتشر إذ تُصبح "الرشوة" وسيلة لتسريع الإجراءات أو لتجاوز عراقيل قانونية بيروقراطية.
- **المركزية الشديدة** :القرارات الكبرى تُتخذ في العاصمة حتى فيما يتعلق بمشاريع محلية مما يُبطئ الإنجاز ويزيد من اختلال التوزيع التنموي.

مصر:

- **التضارب بين المؤسسات** مثل محافظة وزارة وهيئة تنظيمية: المستثمر يضيع بين الجهات.
- رغم تبني "الشباك الواحد" لتسهيل الاستثمار ما زال التطبيق يعاني من البيروقراطية الداخلية في المؤسسات نفسها[1].
- **البطء في تنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى،** مثل المدن الجديدة أو المناطق الصناعية بسبب تعدد الموافقات الإدارية.

مقارنة تحليلية: في الجزائر، البيروقراطية تقيد الاستثمار الخارجي والمحلي من خلال مركزية مفرطة، في مصر رغم مرونة السياسات تبقى البيروقراطية في المستويات الدنيا عائقًا أمام التنفيذ.

2. عرقلة التنمية الاجتماعية

[1]- احمد عبد الرؤوف درويش مصطفى، المرجع السابق الذكر، ص 94.

الجزائر:

- **الحصول على الخدمات الاجتماعية السكن، الصحة، التعليم** غالبًا ما يتطلب المرور بسلسلة طويلة من الإجراءات.
- الانتظار الطويل للحصول على سكن اجتماعي أو تسوية وثائق الحالة المدنية يعكس ثقل الجهاز البيروقراطي.
- غياب الرقمنة في أغلب الإدارات أدى إلى تعطيل حقيقي في الخدمات للمواطنين.

مصر:

- رغم التقدم في رقمنة بعض الخدمات مثل منصة "مصر الرقمية" إلا أن التنفيذ يواجه مقاومة من البيروقراطية التقليدية.
- انتشار مفهوم "الإكرامية" للوصول إلى الخدمة العامة في الوقت المناسب.
- عرقلة مشاريع العدالة الاجتماعية مثل "تكافل وكرامة" بسبب تعقيدات التقييم الإداري وشروط التسجيل.

3. زيادة معدلات البطالة والاقتصاد الموازي

- في كلا البلدين صعوبة إنشاء مؤسسة صغيرة بسبب الإجراءات المعقدة دفعت الكثيرين للعمل في القطاع غير الرسمي[1].
- غياب التحفيز الإداري للمبادرة الفردية خاصة لدى الشباب أدى إلى زيادة الاعتماد على القطاع العام في الجزائر أو الهجرة/العمل غير الرسمي في مصر.

ثالثًا: التأثيرات الإيجابية للبيروقراطية

[1] منير الحمش، **"الاقتصاد السياسي: الفساد، الإصلاح، التنمية"**، دمشق، إتحاد الكتاب العرب، 2006، ص87.

رغم الانتقادات، لا تخلو البيروقراطية في الجزائر ومصر من جوانب إيجابية خاصة عند تحقيق الشروط التالية:

1. توفير بيئة مؤسسية مستقرة

الجزائر:

- وجود بيروقراطية مستقرة مكّن من تنفيذ مشاريع عمومية ضخمة كالسدود الجامعات شبكات الغاز والماء.
- البيروقراطية تعمل كـ"مكبح" في ظل تقلبات سياسية مما يوفر قدرًا من الاستمرارية في السياسات العامة.

مصر:

- مشاريع البنية التحتية الضخمة (مثل العاصمة الإدارية الجديدة، شبكة الطرق القومية) استفادت من البيروقراطية النظامية لتنظيم الموارد وتنسيق الأعمال بين القطاعات[1].

2. الحد من الفساد من خلال المساءلة والشفافية

- رغم أن البيروقراطية كثيرًا ما ترتبط بالفساد، إلا أن وجود نظام رقابي داخلي فعال مثل المفتشيات العامة هيئات الرقابة ساعد على كشف التجاوزات.

الجزائر:

- توظيف المفتشيات العامة للوزارات للحد من التجاوزات في البلديات والمشاريع العمومية.

مصر:

[1] منير حمش، المرجع السابق الذكر، ص90.

- دور الجهاز المركزي للمحاسبات في مراقبة الهيئات الاقتصادية.

3. تعزيز الكفاءة عبر النظامية

- بعض الإدارات أصبحت تعتمد على النماذج الجاهز ةونظام "الدورة المستندية" مما يحسن الأداء بمرور الوقت.

- التوجه نحو **رقمنة المعاملات الإدارية** في البلدين رغم بطئه يعد عاملًا إيجابيًا لتحسين الفعالية وتقليل التلامس البشري المؤدي إلى الفساد.

رابعًا: مقارنة شاملة

المحور	الجزائر	مصر
مركزية اتخاذ القرار	عالية جدًا	معتدلة نسبيًا
مرونة الإجراءات	منخفضة	متوسطة
الفساد الإداري	منتشر على المستوى المحلي	يظهر بدرجات متفاوتة خاصة في المحافظات
الرقمنة	ضعيفة	في تحسن ملحوظ عبر بوابات الحكومة الإلكترونية
بيئة الاستثمار	طاردة نسبيًا	جذابة نسبيًا مع وجود بيروقراطية في الطبقات الدنيا
الخدمات الاجتماعية	معقدة وتخضع لتوزيع إداري بطيء	معقدة لكن يتم تعويضها بمبادرات اجتماعية مباشرة
فرص التشغيل والابتكار	محدودة بسبب البيروقراطية الثقيلة	أفضل قليلًا بفضل تحفيز القطاع الخاص

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

خامسًا: التوصيات العامة للإصلاح

- **تفكيك الإجراءات الزائدة** :تقليص عدد التوقيعات والموافقات المطلوبة لكل إجراء.
- **توسيع نطاق الرقمنة** :تحويل المعاملات الورقية إلى إلكترونية لتقليل الاحتكاك البشري.
- **تدريب الرأسمال البشري الإداري** :تحسين كفاءات الموظفين في التعامل مع المواطنين والمستثمرين.

- **تحفيز اللامركزية** :تمكين الجهات المحلية من اتخاذ قرارات تنموية بما يتناسب مع خصوصياتها الجغرافية والسكانية.
- **تشجيع المبادرة الفردية** :تكييف القوانين البيروقراطية لتسهيل المشاريع الصغيرة.

نستنتج بأن البيروقراطية في الجزائر ومصر تُمثل نظامًا إداريًا ذا تأثير مزدوج فهي من جهة توفر الاستقرار والنظامية ومن جهة أخرى تُبطئ عجلة التنمية وتعزز مظاهر الفساد وعدم المساواة الإصلاح الإداري في كلا البلدين يجب أن يقوم على مبدأ التوازن بين التنظيم والمرونة وعلى تمكين المؤسسات المحلية والرقمية لتجاوز العوائق الهيكلية[1].

[1] عبد الحميد براهيمي، المرجع السابق الذكر، ص 121.

خـــــاتمة

خاتمـــــة

تناولنا في موضوعنا ظاهرة البيروقراطية باعتبارها أحد الاشكاليات الجوهرية التي تعيق فعالية الأداء الاداري في مؤسات الدولة وتعد من أبرز التحديات التي تواجه الحكومات في سعيها نحو تحقيق التنمية الشاملة وقد تم التركيز خلالها على تحليل العوامل التي ساهمت في تكريس هذه الظاهرة وتحديد مظاهرها ، وكذا الوقوف على الجهود القانونية والإدارية المجندة لمواجهتها والحد من آثارها السلبية على جودة الخدمة العمومية ما أظهرت نتائج الدراسة أن البيروقراطية لا تقتصر على كونها مجرد تنظيم إداري جامد بل إنها تتحول في بعض السياقات الى ممارسة سلبية مرتبطة بسلوكيات غير مشروعة مثل المحسوبية الرشوة وسوء استخدام السلطة ما يفضي إلى إضعاف ثقة المواطن في المؤسسات العامة كما كشفت الدراسة عن انتشار هذه الظاهرة يعود إلى تداخل مجموعة من العوامل البنيوية والمؤسساتية من بينها ضعف الرقابة وتضارب القوانين وغياب الإستراتيجية الواضحة لإصلاح الإدارة العمومية .

ومن خلال ما سبق، خلصت الدراسة الى ضرورة تبني رؤى شاملة ومتكاملة لمكافحة الجانب السلبي للبيروقراطية من خلال تفعيل آليات الاصلاح الاداري وتعزيز الشفافية والرقابة فضلا عن تحديث القوانين بما يتماشى مع المعايير الدولية لمكافحة الفساد الاداري الى جانب تحسين مناخ العمل ورفع كفاءة المورد البشري .

فقد توصلت الدراسة الى ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، فتجاوز الجانب السلبي للبيروقراطية يقتضي إرادة سياسية صادقة وإصلاحات جذرية تستند الى مبادئ الحكم الراشد وتشارك فعال بين مختلف الفواعل المؤسساتية والمجتمع المدني بهدف بناء إدارة عمومية حديثة تكون فيه خدمة المواطن وتحقيق التنمية

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى مجموعة من النتائج منها :

الجانب السلبي للبيروقراطية هو سلوك أو فعل غير أخلاقي يرتكبه الموظف العام وإخلاله بالالتزامات الوظيفية الواجب إتباعها،او بإلحاق ضرر مادي أو معنوي بالغير لتحقيق مصلحة شخصية على حساب مصلحة عامة .

البيروقراطية في الدول النامية تمثل نظاماً إداريا ذو طبيعة معقدة حيث تتداخل فيه العوامل السياسية الاقتصادية والاجتماعية ما يؤدي الى تفاقم مشكلات الفساد الاداري والروتين وضعف الكفاءة بالرغم من أن البيروقراطية تعد أداة لتنظيم العمل الحكومي وضمان الشفافية ، إلا أنها فيه الدول المتخلفة تتحوّل الى عائق أمام التنمية بسبب المركزية المفرطة و غياب المساءلة .

مع ذلك فإن إصلاح البيروقراطية في الدول النامية ليس مستحيلا بل يتطلب إرادة سياسية حقيقية وإصلاحات هيكلية تشمل تطوير التشريعات ، ويمكننا أن نقترح مجموعة من التوصيات منها:

ـ مكافحة الجانب السلبي للبيروقراطية عملية معقدة ومسؤولية كبيرة يتحملها جميع أفراد المجتمع من خلال إصلاح ذاتهم بعض النظر عن المنصب أو درجة المسؤولية. ـ

ـ ضرورة تفعيل وتطبيق القوانين من خلال تطوير الانظمة والتشريعات وتطبيق القوانين على المفسدين ليكونوا عبرة لغيرهم،فضلا عن تبني استراتيجيات قانونية لمكافحة الجانب السلبي للبيروقراطية تبسيط الاجراءات الادارية وتحويل الخدمة الحكومية الى أنظمة رقمية لتفعيل التعامل المباشر .

ـ إصلاح الهيكل التنظيمي والاداري وتطوير الكفاءات البشرية التي تعتمد على الجدارة و الامتحانات التنافسية بدل المحسوبية ، تدريب الموظفين على مهارات الادارة الحديثة وربط الترقيات والحوافز بالأداء وليس بالأقدمية فقط.

ـ الرفع من مستوى الدخل الفردي و توفير ظروف العمل الجيدة .

ـ تحسين الخدمة العمومية في المؤسسات الجزائرية و تجديد وسائل و أنظمة التيسير.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: الكتب

1. الزواوي احمد، *الإصلاح الإداري ودوره في تحسين الخدمة العمومية*، دار النسر، بيروت، 2022.
2. البدوي أحمد عبد الرحيم ، *الدولة والتنمية: مقاربات في الدولة التنموية وإشكاليات البيروقراطية*، دار النهضة العربية، بيروت، 2019.
3. البدوي أحمد عبد الرحيم ، *البيروقراطية والتنمية في الدول النامية: قراءة في التجربة العربية*، دار النهضة العربية، بيروت، 2020.
4. بن عبو أمينة ، *الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي في الجزائر*، دار الخلدونية، الجزائر، 2022.
5. الرفاعي أيمن قاسم ، *البيروقراطية: ماهيتها، تجربتها، تقييمها ورؤيتها من منظور إسلامي*، 2001.
6. طاشمة بومدين، *البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر*، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2015.
7. عبد القادر بوزيد، *النظام الإداري في الجزائر: مدخل لتحليل البيروقراطية والتنمية*، دار هومة، الجزائر، 2019.
8. بن داود عبد القادر، *الإدارة العمومية والتحول نحو الحوكمة الرشيدة في الجزائر*، دار النهضة العربية، بيروت، 2022.
9. مصطفى عامر حمدي عطية ، *الوسيط في أصول ومبادئ الإدارة العامة*، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2019.

10. عمر سعيد، *الإدارة المحلية والتنمية في الوطن العربي: الواقع والتحديات*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2019.

11. زكي عادل ، *الإدارة الحديثة ومهارات التنظيم*، دار النسر، 2016.

12. سعيداني علي، *بيروقراطية الإدارة الجزائرية*، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

13. بدوي عبد الرحمن ، *مبادئ علم الإدارة العامة*، دار النسر، 2012.

14. بوكرمة عبد الرحمن ، *الإدارة العمومية وتحديات الإصلاح في الجزائر*، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2018.

15. خلف عبد العزيز، *الإدارة العامة: المفاهيم والوظائف والاتجاهات الحديثة*، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمّان، 2018.

16. بوشوارب عبد الغني ، *الفساد الإداري وأثره على التنمية في الدول النامية*، دار النخبة، مصر، 2018.

17. براهيمي عبد الحميد ، *الشفافية ومكافحة الفساد في العالم العربي*، دار النهضة العربية، بيروت، 2019.

18. بوحوش عمار ، *دور البيروقراطية في المجتمعات المعاصرة*، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

19. عوادي عبد الحميد، *الحوكمة والإصلاح الإداري في الدول النامية: مقاربة تحليلية*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020.

20. كزافي غريق، *البيروقراطية في التحليل الاقتصادي حول اقتصاد عمومي جديد وتصرف أمثل*، ترجمة مُحَمَّد الصغير، الجزائر، 2005.

21. ماكس فيبر، *الاقتصاد والمجتمع: الأشكال الأساسية للسلطة*، ترجمة فؤاد زكريا، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.

22. ماكس فيبر، *الاقتصاد والمجتمع: الأشكال القانونية للسلطة*، دار النسر، 2004.

23. الجابري مُحَمَّد عابد، *الدولة والإدارة: قضايا في الفكر السياسي العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

24. مُحَمَّد علي السعدي، *نظرية التنظيم الإداري*، دار النسر، 2015.

25. موسى اللوزي، *التطور التنظيمي: أساسيات ومفاهيم حديثة*، دار وائل، الأردن، 1999.

26. منير الحمش، *الاقتصاد السياسي: الفساد، الإصلاح، التنمية*، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006.

27. وليد عبد الحي، *النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النسق والمنهج*، دار مجدلاوي، عمّان، 2014.

28. زيد بن مُحَمَّد الرماني، *منهج ابن تيمية في الإصلاح الإداري*، دار الصميعي، الرياض، 2004.

ثانيًا: المذكرات والرسائل الجامعية:

29. خروبي شوقي، *الثقافة السياسية والاستقرار السياسي في الجزائر*، دكتوراه، جامعة وهران، 2021.

30.أحمد عبد الرؤوف درويش مصطفى، *المعوقات البيروقراطية والفعالية التنظيمية لمراكز البحث العلمي في مصر*، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2009.

31.حرشاو مفتاح، *تأثير البيروقراطية على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر: دراسة الإدارة المحلية لولاية ورقلة*، ماجستير، جامعة ورقلة، 2015-2016.

32.حمزة بركات وسفيان بلحاج، *دور الإدارة الإلكترونية في التخفيف من الإجراءات البيروقراطية في الجزائر*، ماستر، جامعة مُحَّد البشير الإبراهيمي، 2022/2021.

33.رفيق سليمان، *البيروقراطية الإدارية والآليات القانونية لمكافحتها*، ماستر، جامعة مُحَّد خيضر – بسكرة، 2017/2016.

34.صبري أحمد شبلي، *دور الحوكمة في الإصلاح الإداري: دراسة مقارنة بين الدنمارك ولبنان*، ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2013.

35.عبد الوهاب بوخنوفة، *نشوء وتطور بيروقراطية الدولة في الجزائر 1963-1979*، دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر، 1990.

36.علي فتحي عبد الرحيم، *واقع التنظيمات البيروقراطية في المجتمع المصري*، دكتوراه، جامعة المنيا، 2009.

37.مُحَّد محمود مصطفى كمال، *البيروقراطية وديناميات اتخاذ القرار في قطاع الخدمات الحكومية*، دكتوراه، جامعة المنيا، 2009.

38.مروة قديان وشيماء قمو، *التسيير البيروقراطي الفيبيري: دراسة ميدانية ببلدية تيارت*، ماستر، جامعة برج بوعريريج، 2023/2022.

39.مليكة سعيدي ونعيمة بن زينة، *البيروقراطية من نظرية تنظيمية إلى مشكلة إدارية*، ماستر، جامعة عين تموشنت، 2022/2021.

40.نعيمة محي الدين، *واقع التنظيم البيروقراطي في الإدارة الجزائرية*، ماجستير، جامعة أبو القاسم سعد الله، 2017/2016.

41.زهيرة كوري، *البيروقراطية والتحول الديمقراطي في الجزائر*، ماستر، جامعة الجزائر 3، 2021/2020.

42.زينب إسماعيل عبد الله علي البقري، *البيروقراطية وإشكاليات التغيير السياسي في مصر*، دكتوراه، جامعة القاهرة، 2020.

43.أحمد عبد الرؤوف درويش مصطفى، *المعوقات البيروقراطية والفعالية التنظيمية لمراكز البحث العلمي في مصر*، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2009.

ثالثًا: المقالات والدوريات العلمية

44.سحر عبد الله الحملي، *الإصلاح الإداري: مفهومه وآليات تطبيقه (دراسة مقارنة)*، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الأزهر، العدد العاشر، يناير 2013.

45.عبيد مُحَمَّد، *البيروقراطية في مصر: تحديات وآفاق للتنمية الشاملة*، مقال منشور على موقع صدى البلد، مصر، 2024.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

إهــداء ----------

شكر وتقدير ----------

مقدمة: ---------- أ

الفصل الأول: الإطار النظري للبيروقراطية

تمهيد: ---------- 10

المبحث الأول: مفهوم البيروقراطية ---------- 11

المطلب الأول: تعريف البيروقراطية وتطور نشأته---------- 11

المطلب الثاني: علاقة البيروقراطية بمفاهيم مشابهة لها---------- 17

المبحث الثاني: إيجابيات وسلبيات البيروقراطية---------- 24

المطلب الأول: إيجابيات البيروقراطية ---------- 24

المطلب الثاني: سلبيات البيروقراطية ---------- 25

المطلب الثالث: تأثير البيروقراطية على الأداء المؤسسي ---------- 29

خلاصة ---------- 35

الفصل الثاني: مظاهر و تجليات البيروقراطية على الدول المتخلفة

تمهيد: ---------- 38

المبحث الأول: البيروقراطية والتنمية في الدول المتخلفة ---------- 39

المطلب الأول: التعقيد الإداري وتأثيره على التنمية ---------- 39

المطلب الثاني: الفساد الاداري في الدول المتخلفة---------- 42

المطلب الثالث: الروتين الاداري وتأثيره على الإصلاحات---------- 45

المبحث الثاني: أهم الحلول لتجاوز سلبيات البيروقراطية ---------- 47

المطلب الأول: الإصلاح الإداري---------- 47

المطلب الثاني: التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات الإدارية ---------- 49

المطلب الثالث: تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد ---------- 50

خلاصة ---------- 52

الفصل الثالث: البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر ومصر

تمهيد: ---------- 54

المبحث الأول: البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر ---------- 55

المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي للبيروقراطية في الجزائر---------- 55

المطلب الثاني: هيكل البيروقراطية في الجزائر---------- 59

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه البيروقراطية في الجزائر ---------- 60

المبحث الثاني: البيروقراطية والتنمية السياسية في مصر ---------- 1 6

المطلب الأول: هيكل البيروقراطية في مصر ---------- 62

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه البيروقراطية في مصر---------- 65

المبحث الثالث: مقارنة بين الجزائر ومصر. ---------- 68

المطلب الأول: أوجه التشابه والاختلاف للبيروقراطية في الجزائر ومصر ---------- 69

المطلب الثاني: أثر البيروقراطية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ومصر ---- 72

خاتمـــــة ---------- 82

قائمة المصادر والمراجع: ---------- 85

الملخص:

تُعد البيروقراطية آلية تنظيمية تهدف إلى تحقيق الكفاءة والانتظام في إدارة الشؤون العامة، غير أنها تتحول في الدول المتخلفة إلى عائق بنيوي أمام التنمية ففي ظل ضعف المؤسسات وغياب الشفافية تتحول البيروقراطية إلى بيئة خصبة للفساد، وتكريس المحاباة، وتضخيم الهياكل الإدارية، ما يؤدي إلى بطء في اتخاذ القرار، وتعقيد الإجراءات، وإقصاء الكفاءات، كما تساهم في تعطيل المبادرات الفردية والابتكار بفعل طغيان الإجراءات الشكلية على الفعالية العملية وفي المجتمعات التي تعاني من ضعف في الثقافة القانونية والمؤسساتية تصبح البيروقراطية أداة للهيمنة السياسية والاجتماعية مما يعمق الفجوة بين الدولة والمواطن وعلى المدى الطويل تعزز البيروقراطية غير الرشيدة التبعية الاقتصادية، وتُجهض جهود الإصلاح. لذا فإن إصلاح البيروقراطية يمثل شرطًا ضروريًا لأي مشروع تنموي جاد في الدول المتخلفة.
الكلمات المفتاحية: البيروقراطية؛ الدول المتخلفة؛ التنمية السياسية؛ الإصلاح الإداري.

Abstract :

Bureaucracy is an organizational mechanism aimed at achieving efficiency and order in the management of public affairs. However, in underdeveloped countries, it often becomes a structural obstacle to development. In the context of weak institutions and lack of transparency, bureaucracy turns into a fertile ground for corruption, favoritism, and the inflation of administrative structures. This leads to delays in decision-making, the complication of procedures, and the exclusion of qualified individuals. Moreover, it hampers individual initiatives and innovation due to the dominance of formal procedures over practical effectiveness. In societies suffering from a weak legal and institutional culture, bureaucracy becomes a tool of political and social domination, thereby deepening the gap between the state and the citizen. In the long term, irrational bureaucracy reinforces economic dependency and undermines reform efforts. Therefore, bureaucratic reform constitutes a necessary condition for any serious developmental project in underdeveloped countries.

Keywords: Bureaucracy; Underdeveloped Countries; Political Development; Administrative Reform.